جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشرق الأوسط 2018/2011 الأزمة اليمنية نموذجا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبة:

- عيساوي بدرة

إشراف الأستاذ:

- العطري علي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: خداوي محمد.....رئيسا
الأستاذ: العطري علي.....مشرفا ومقرر
االدكتور: شيخاوي أحمد.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018 م

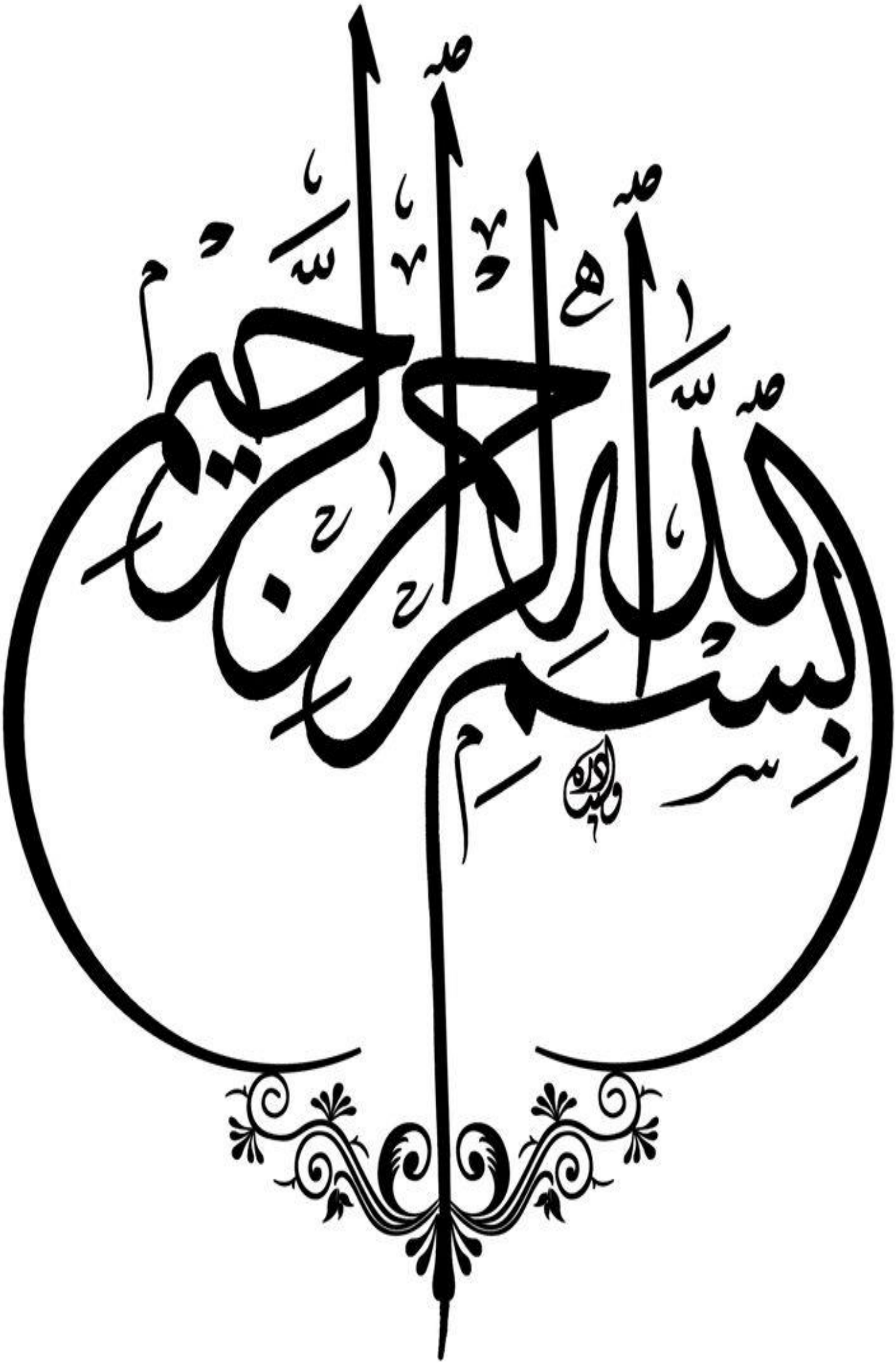
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمد الله عز وجل الذي أعانني لإتمام هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف " **العطري علي** " الذي ساعدني في إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة و زودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل، ومتابعته لي خطوة خطوة، ولم يبخل بالنصائح والتوجيهات القيمة، جزاه الله كل الخير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الأستاذ شيخاوي أحمد والأستاذ بلحاج الهواري على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلى رأسهم الأستاذ بن زايد أحمد والأستاذة حلوي خيرة.

وأشكر من كانوا عونا لي وساندوني في إنجاز هذا العمل وزرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك لهم مني كل الشكر وبالأخص " **عبد المجيد ذوادي – مصرف حنان – عيساوي عبدالكريم**" بالإضافة إلى مكتبة وئام.

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى صاحبة القلب الحنون أمي التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها ودعواتها

إلى أبي العزيز الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه ودعواته

أدعو الله أن يحفظهما و يطيل في عمرهما

إلى من لا طعم للحياة بدونهن أخواتي الحبيبات " سامية – سليمة – فايزة – إكرام "

دمتن سعادتي وفرحي في الدنيا

إلى أبناء أختي الكتاكيت " أنس وفراح "

إلى صديقاتي اللواتي رافقتني في مشواري

إلى الوفيات في الصداقة " حنان – نجوى – تركية – ملوكة – جميلة – نفيسة – هدى "

خطـــــــــــــة البحـــــــــث

مقدمة.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.

تمهيد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

- **المطلب الأول:** مفهوم السياسة الخارجية.
- **المطلب الثاني:** أهداف وأدوات السياسة الخارجية.
- **المطلب الثالث:** فواعل السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

- **المطلب الأول:** المحدد الجغرافي.
- **المطلب الثاني:** المحدد الإقتصادي.
- **المطلب الثالث:** المحدد الثقافي والإجتماعي.

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وفواعلها.

- **المطلب الأول:** مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الثاني:** سمات السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المطلب الثالث:** فواعل السياسة الخارجية الجزائرية.

خلاصة.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2011.

تمهيد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشرق الأوسط.

- **المطلب الأول:** مفهوم الشرق الأوسط.
- **المطلب الثاني:** الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط.
- **المطلب الثالث:** الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من قضية سوريا.

- **المطلب الأول:** قضية سوريا.
- **المطلب الثاني:** موقف الجزائر من القضية السورية.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-الإيراني والقطري.

- **المطلب الأول:** موقف الجزائر من الخلاف السعودي-الإيراني.
- **الفرع الأول:** الخلاف السعودي-الإيراني.
- **الفرع الثاني:** موقف الجزائر من الخلاف السعودي-الإيراني.
- **المطلب الثاني:** موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري.
- **الفرع الأول:** الخلاف السعودي-القطري.
- **الفرع الثاني:** موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري.

خلاصة.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية.

تمهيد.

المبحث الأول: الأزمة اليمنية.

- **المطلب الأول:** بدايتها وتطورها.
- **المطلب الثاني:** أسباب الأزمة اليمنية.
- **المطلب الثالث:** أطراف الأزمة اليمنية.

المبحث الثاني: موقف السياسية الخارجية الجزائرية من الأزمة اليمنية.

- **المطلب الأول:** العلاقات الجزائرية اليمنية.
- **المطلب الثاني:** تطور الموقف الجزائري من الأزمة اليمنية.

المبحث الثالث: الموقف الجزائري من الحرب على الإرهاب في اليمن.

- **المطلب الأول:** الموقف الجزائري من التحالف الإسلامي ضد الإرهاب.
- **المطلب الثاني:** الموقف الجزائري من عاصفة الحزم.

خلاصة.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــة

تعتبر السياسة الخارجية للدول من أهم القضايا في حقل العلاقات الدولية وذلك راجع إلى أهميتها في تحديد شكل ومضمون هذه العلاقات، كونها فاعلا أساسيا ووحدة تحليل مركزية ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغيرت منهجية التحليل في السياسة الخارجية واتسع نشاطها ودورها في تحقيق التعاون الدولي والتقدم والإزدهار وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وكون أن الجزائر دولة ذات مكانة جيوسياسية هامة خصوصا على المستوى الإقليمي تكتسي سياستها الخارجية أهمية بالغة للتأثير على مختلف القضايا خصوصا العربية والإفريقية منها، وهذا ما يستدعي منها تعزيز الدور الدبلوماسي في مواجهة القضايا الراهنة خاصة تلك المتعلقة بظاهرة الربيع العربي.

من بين أهم القضايا التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 2011 ما عرف بظاهرة الربيع العربي أو الحراك السياسي الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دولة الجوار الشرقي للجزائر تونس، ونظرا لأهمية ومخاطر هذه الظاهرة كان من المفترض على صناع القرار الخارجي في الجزائر أن تكون لهم سياسة واضحة ومحددة قصد الحفاظ على أمن ومصالح الدولة، خصوصا أن هذه الظاهرة بدأت في دولة تونس وإنتشرت إلى بلدان أخرى كليبيا ومصر وصولا إلى الشرق الأوسط الذي يعتبر من أبرز المناطق الحيوية والغنية بالموارد الطبيعية (النفط)، والتي تجلى فيها صراع واضح المعالم بين الدول الكبرى سعيا منها للسيطرة على ثروات المنطقة، ودول أخرى إقليمية تسعى إلى بسط نفوذها فيها حيث اهتمت الجزائر بقضايا الأمن في هذه المنطقة بحكم أهميتها الإستراتيجية وامتدادها الثقافي والسياسي.

كما أنها تسعى جاهدة للحفاظ على العلاقات الوطيدة مع دول الشرق الأوسط و تعزيز التعاون والإندماج في المجال الإقتصادي والوقوف المشترك في وجه التهديدات الأمنية والإقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية، كما لا يمكن إغفال قيمة الدور

الذي تلعبه الجزائر كفاعل أساسي في القرار السياسي العربي والإسلامي والإفريقي، وكقوة تتحكم في أسواق النفط في العالم.

لذلك فتقارب دول الشرق الأوسط مع الجزائر يصب في مصلحة تحقيق التوازن الإقتصادي والسياسي مع دول المغرب العربي والجزائر بشكل خاص.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المراد دراسته في كونه من أهم المواضيع التي حاول المفكرون والأكاديميون دراسته لأنه متصل بالعلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية على وجه الخصوص، كما أن موضوع السياسة الخارجية للجزائر تجاه القضايا الإقليمية له من الأهمية ما جعل الكثير من الباحثين والدراسيين يلجؤون إلى البحث فيه من أجل الوصول إلى نتائج وحقائق.

محاولة تسليط الضوء على كيفية صياغة القرار وتنفيذه ودور العوامل الشخصية والمؤسسات السياسية في السياسة الخارجية الجزائرية بالإضافة إلى محدداتها وتأثير البيئة الداخلية والخارجية في توجيهها.

كما تتجلى أهمية الموضوع أيضا في معرفة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الشرق الأوسط والوقوف على المواقف التي اتبعتها تجاه الأحداث والأزمات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد ظاهرة الربيع العربي.

مبررات إختيار الموضوع:

إن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ- الموضوعية:

تتمثل في معرفة المواقف التي اتبعتها السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشرق الأوسط عامة واليمن على وجه الخصوص.

ب- الذاتية:

- الرغبة في الإطلاع على القضايا الدولية.
- الميول والإهتمام بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية والرغبة أيضا في دراسة الشرق الأوسط والعلاقة بينهما.

أدبيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأدبيات التالية:

- مقال بعنوان " السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثباث على المبادئ وضرورات التكيف " للباحث صادق حجال، تضمن هذا المقال مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المواثيق الدولية، والمواقف التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية، وفي الأخير محددات وإشكالات مواقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا العربية الراهنة.
- مذكرة ماجيستير بعنوان " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي 2010-2014 " للطالب سليم العايب، تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمي والعمل تحت راية منظمة الإتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها دعم قضايا القارة والمساهمة في حلها، حيث عالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة، بالإضافة إلى السمات والمبادئ والسياق التاريخي للدبلوماسية الجزائرية منذ عهد الأمير عبدالقادر، كما تناولت أيضا النشاط القاري في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي مع المغرب.

- مذكرة ماجيستير بعنوان " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2004 " للطالب محمد الطاهر عديلة، خصصت الرسالة لدراسة وفحص الخصائص والدوافع الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كما بحثت أيضا في العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في تعظيم أسباب إنفراد الرئيس باتخاذ قرار السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري.

الإشكالية:

إن صراع القوى الكبرى في الشرق الأوسط أدى إلى تطور الأوضاع في المنطقة، وقد أثرت هذه الأحداث على الجزائر إذ حاولت هذه الأخيرة إنتهاج رد فعل خارجي في هذه القضايا.

في ظل هذه المتغيرات تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرث التطورات التي عرفها الشرق الأوسط منذ 2011 على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية تجاهها؟

من خلال هذه الإشكالية تبرز لنا مجموعة من التساؤلات هي:

- ما هي المحددات التي يسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري؟
- ما هي الأسس والمبادئ التي تتبناها الجزائر في علاقاتها مع الدول؟
- ما هي المواقف التي تتبعها السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأحداث والأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف أثرت أحداث اليمن على توجهات السياسة الخارجية للجزائر تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ 2011؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات السابقة اقترحت الدراسة الفرضيات التالية:

- ساهمت محددات السياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها.
- تقوم السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على مجموعة من القيم والأسس التي تتبناها الدولة في تعاملاتها الخارجية مع الدول الأخرى وهي إمتداد لمبادئ الثباث والإستمرارية واحترام المواثيق الدولية الدبلوماسية الجزائرية.
- تلتزم الجزائر بالحياد والدعوة إلى الحوار السلمي من خلال مواقفها تجاه الدول خاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط عموما والأزمة اليمنية بالخصوص.
- يشكل إمتداد الطبيعي الجزائري والإنتماء الهوياتي لدول الشرق الأوسط أحد العوامل التي تأثر في توجه السياسة الخارجية الجزائرية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمانية والمكانية التي يمكن من خلالها إعطاء مجال محصور للدراسة وبالنسبة لهذه الدراسة فهي:

- **الحدود الزمانية:** من أجل دراسة هذا الموضوع تم تحديد الحدود الزمانية لحصر متغيراته والفواعل المؤثرة فيه وربطها بزمن معين، وهي الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية عام 2018، لأن فترة 2011 عرفت حراكا سياسيا أو ما يعرف بالربيع العربي.
- **الحدود المكانية:** محصورة في منطقة الشرق الأوسط.

الإطار المنهجي:

إن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهدف إلى تحقيق النتائج، وفي إطار هذه الدراسة حاولنا الإستعانة ببعض المناهج منها:

- **المنهج الوصفي:** لدراسة ظاهرة معينة لا بد من وصفها وصفا دقيقا، ولهذا تم توضيف هذا المنهج لوصف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشرق الأوسط وشرح بعض المتغيرات التي تضمنتها الدراسة.

- **المنهج التاريخي:** لا يمكن تصور أي موضوع بدون منهج تاريخي لأنه يساعد في فهم وتحليل الظاهرة وقد تم استعماله في هذه الدراسة لتتبع أحداث السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشرق الأوسط وتتبع أيضا أحداث الربيع العربي وموقف الجزائر منها.

منهج دراسة الحالة: دراسة حالة اليمن وموقف الجزائر من الأزمة التي شهدتها.

الإقترابات:

- **الإقتراب المؤسسي:** من حيث التركيز على مختلف الأطر والمستويات التي يتم من خلالها معرفة صناع القرار والفاعلين الرسميين وغير الرسميين داخل أجهزة الدولة للسياسة الخارجية الجزائرية.

الإطار النظري:

- **النظريات:** إعتمدت الدراسة على نظريتين أساسيتين لتفسير السلوك الخارجي الجزائري تمثلت في النظرية الواقعية الجديدة في شقها الدفاعي ونظرية الدور:

أ- الواقعية الدفاعية: حيث يرى الدفاعيون أمثال "ستيفن والت" (Stephen Walt) أن الدولة تسعى لتحقيق أمنها عن طريق تعزيز قدراتها الدفاعية لتجنب سيطرة الدول الأخرى على إقليمها وتوجهات قراراتها وذلك راجع إلى المعضلة الأمنية التي تعني إنعدام الأمن في النظام الدولي.

وبالتالي فإن الدولة تعطي أولوية لإستقلالها من خلال تبني موقف الدفاع في النظام الدولي مم يدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى من المصالح المحددة والمقيدة وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تسعى إلى الدفاع عن مصالحها وأمنها القومي خارج حدودها، وذلك في إطار مبادئها القومية التي تحكم تسيير شؤونها الدولية.

ب- **نظرية الدور:** تنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسية مفادها أن السلوك الخارجي للدولة يتحدد من خلال إمكانياتها الداخلية المتمثلة في:

1- الإمكانيات المادية المتعلقة بالموقع الجغرافي والموارد الإقتصادية ومستوى التحديث والتقدم التكنولوجي.

2- الإمكانيات غير المادية متعلقة بالبيئة البشرية للمجتمع.

3- المتغيرات السيكولوجية: المتعلقة بالبيئة النفسية والادراكية لصانع القرار الساحة المحلية الإقليمية والدولية.

الإطار المفاهيمي:

- **تعريف الشرق الأوسط:** هو مصطلح سياسي يمتد ليشمل بلدان المشرق العربي، إيران وتركيا، قبرص وبعض بلدان شمال إفريقيا بما فيها مصر والسودان وهو يضم 15 دولة في مجموعها إلا أنه يتسع مع الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة ليشمل جمهورية آسيا الوسطى الإسلامية وأفغانستان وباكستان وبعض الدول من القارة الإفريقية كأوغندا وغينيا وإثيوبيا.
- **الربيع العربي:** حركات إحتجاجية سلمية ضخمة إنطلقت في بعض البلدان العربية خلال آواخر عام 2010 ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي إندلعت جراء إحراق محمد بوعزيزي نفسه ونجحت بالإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي التي كان من أسبابها، إنتشار الفساد والركود الإقتصادي وسوء أحوال المعيشة ثم إنتقلت هذه الثورة إلى مصر وليبيا ثم اليمن وسوريا.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات معينة تواجه الباحث عند دراسته لموضوع معين، وفي إطار هذه الدراسة واجهتنا صعوبات تمثلت في:

- محدودية الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية.

- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الميدانية المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية في مراكز صنع القرار.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المقدمة:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى دراسة السياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية (تعريف، خصائص، أنماط، أدوات، أهداف، فواعل) ثم في المبحث الثاني تناولنا محددات السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في المحدد الجغرافي، الإقتصادي، الثقافي والمجتمعي، ثم أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مبادئ وفواعل السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: تعلق بدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2011، حيث خصص المبحث الأول لمفهوم الشرق الأوسط في حين عالج المبحث الثاني الموقف الجزائري من قضية سوريا، ثم المبحث الثالث عالج الموقف الجزائري من الخلاف السعودي الإيراني والقطري.

الفصل الثالث: جاء بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الحرب على اليمن، تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، الأول منه تناول الأزمة اليمنية (بدايتها وتطورها وأهدافها)، ثم المبحث الثاني موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة اليمنية، أما المبحث الثالث فخصص لموقف الجزائري من الحرب على الإرهاب.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية استمرارا لمبادئ السياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر المجيدة فهي تقوم على خدمة مصالح مواطنيها وشعبها، وعلى هذا الأساس جاء في مقدمة بيان أول نوفمبر إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الأساسية مع ضمان الاستقلال الوطني، واستعادة الشخصية الوطنية، ورفض كافة أشكال التدخل والدفاع عن سيادة الدولة، واحترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني وضمان ممارسة السلطة من الشعب الذي يؤلف طليعة وعمال مثقفون وثوريون وفلاحون.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية، حيث تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدولة في علاقاتها فيما بينها، وفهم الإستراتيجيات القومية تجاه بيئتها الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

إختلف الكثير من الدراسيين في مجال العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة في تحديد تعريف موحد ومتفق عليه للسياسة الخارجية، وذلك لإختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. وعليه فإن تعدد التعريفات حولها يعكس تعقيد الظاهرة السياسية الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة من الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.[1]

فهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة سلوكيات صانع القرار، مثل:

"تشارلز هيرمان" (CHARLES HERMAN): الذي يرى أن: « السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ».[2]

وفي نفس السياق يرى "ريتشارد سنايدر" (RICHARD SNYDER): « أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي القرار الرسميين ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة».[3]

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ، 1998، ص11.
[2] المرجع نفسه، ص10.
[3] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان،دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ط1، 1432ه-2011م، ص20.

كما يعرفها أيضا "فلاديمير سوجاك" (VLADIMIR SUJAK): « أنها نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها بالدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى ».[1]

وهناك تعريفات أخرى تشير إلى أن السياسة الخارجية هي نشاط من بينها تعريف "حامد ربيع" (HAMED RABEE) الذي يعرفها على أنها: « جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ويقول إن نشاط الجماعة كوجود حضاري.او التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع ».[2]

ويدعمه في ذلك "مارسيل ميرل" (MERCEL MERLE) الذي يعرفها بأنها: « ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود ».[3]

-وأما "جيمس روزناو" (JAMES ROSENOU): فيعرفها على أنها « منهج عمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا ».[4]

كما تعرف أيضا على أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي[5] وكما يقدم لنا الدكتور "محمد السيد سليم" تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ».[6]

---

[1] عامر مصباح، النظرية في العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2006، ص29.

[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص7.

[3] مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة د.خضر خضر جريس برس، آفاق دولية، ص3.

[4] محمد السيد سليم، المرجع سابق، ص11.

[5] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، ص40.

[6] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص12.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة في بيئتها الخارجية التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، حيث تتميز السياسة الخارجية بعدة خصائص ومميزات منها:

- الطابع الوحداوي: ويقصد به أن السياسة الخارجية لدولة ما تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية.

- الطابع الرسمي: هي تلك السياسة التي تصدر عن الممثلين الرسميين للوحدة الدولية الواحدة أو الأشخاص المخولون باتخاد القرارات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص، يشملون رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة، إلى جانب مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي يتفاوت تأثيرها حسب طبيعة النظام السياسي القائم.

- الطابع العلني: هو برنامج العمل الخارجي الذي يعلنه صانعوا السياسة كما يمكن ملاحظة هذه البرامج من خلال الأفعال والأقوال الصادرة عن صانعي السياسة.

- الطابع الإختياري: يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة، وأن تلك الدول تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدهما حسب أهدافها ومصلحتها القومية.

- الطابع الخارجي: إن السياسة الخارجية تعبر عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي،[1] فالبرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة -البيئة الداخلية- إلا أن سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية وبالتالي فالسياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية.

[1] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية والإستراتيجية، إدارة الأزمات، عمان، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط5، 2005، ص61.

- الطابع الهدفي: إن السياسة الخارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، فذلك بتعبئة بعض الموارد لتحقيق تلك الأهداف، فلا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن أهداف معينة،[1] وبذلك فالسياسة الخارجية هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها القومية.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية:

1- أهداف السياسة الخارجية:

إن محاولة التوصل إلى أهداف عامة ونظرية للسلوك الخارجي لجميع الوحدات كثيرا ما توقع دراسي العلاقات الدولية في تناقضات، وهذا نظرا لإختلاف نمط العلاقات الدولية التي تتميز بها كل دولة، ونظرا أيضا لطبيعة المقدرات القومية والجغرافية والحيوية، ولعل من أهم الأهداف الشائعة في السياسات الخارجية للدول ما يلي:

أ- حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي:

تعتبر الهدف الأول في السياسات الخارجية للدولة، وهي العمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والعلاقات المتاحة لديها، سواء ما تعلق الأمر بقوتها الذاتية أو قوتها اتجاه الدول الأخرى.[2]

ب- زيادة قوة الدولة:

فقوة الدولة هي التي تحدد سلوكها اتجاه سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند بالدرجة الأولى إلى قوة الدولة.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص23-25.

[2] إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية للأصول والنظريات والتعليقات العلمية، المكتبة الأكاديمية، شركة مساهمة مصرية. 2013/16. ص64.

ج- زيادة مستوى الثراء الإقتصادي للدولة:

والذي يعتبر هدف عام من أهداف الدولة، بل أن وجود الدولة يرتبط ويستند إلى وجود قاعدة إقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.

د- الأهداف الثقافية المتمثلة في دعم الثراء الثقافي والمحافظة عليه.

ه- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.

و- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي كهدف للسياسة الخارجية.[1]

2- أدوات السياسة الخارجية:

- الأدوات الديبلوماسية: وتشمل الموارد التي تستعملها الدول إتجاه الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها اتجاه القضايا الدولية وحماية مواطنيها في الخارج وتطوير تنظيمها، حيث تعتمد الأدوات الديبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد كالسفارة والقنصليات وغيرها من أدوات الإتصال الدولي.[2]

- الأدوات الإقتصادية أو مايسمى بالديبلوماسية الإقتصادية: تعرف على أنها إستخدام القدرات والإمكانيات الإقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها أو سلوكها أو مواقفها على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة أو حماية مصالحها، كما تمارس الديبلوماسية الإقتصادية في مجال السياسة الخارجية العديد من الأنشطة تتمثل في المساعدات الإقتصادية، المعونات والمعاملات التجارية، الحماية التجارية والمنح.[3]

---

[1] ميلود ولد الصديق، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، عمان، ط2017/1.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص92

[3] محمد طه بدوي وآخرون، العلاقات السياسة الدولية، جامعة الإسكندرية أليكس: التكنولوجيا والمعلومات، ط2004/2، ص32.

- **الأدوات العسكرية:** وهي أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية توظفها الدولة لتحقيق غاياتها ومشاريعها بما فيها إنشاء قوات مسلحة وتوزيعها وتدريبها أو التهديد بإستعمالها، حيث أن الأدوات العسكرية توظف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثلا توظيف القوة العسكرية أو المسلحة كأداة للتخويف والردع.[1]

- **أدوات السياسة الداخلية:** ويقصد بها المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

- **الأدوات الإستخباراتية:** و تتمثل في جمع المعلومات المتعلقة بقدرات و خطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات وتعيين تلك المعلومات وغيرها، مثل التجسس، مكافحة التجسس.

- **الأدوات الرمزية:** السعي للتأثير على أفعال الآخرين من خلال الأدوات الإيدولوجية،الدعائية الثقافية والتي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع ككل و تظهر في الإعلام ، مجالات السينما.[2]

- **الأدوات العلمية والتكنولوجيا:** أصبح العلم والتكنولوجيا من أدوات السياسة الخارجية التي توظفها الدول لكسب الحلفاء ولتخويف المنافسين والأعداء، وبالتالي يمكن ردع العدو عن طريق الثقافة.

- **الموارد الطبيعية:** يقصد بها كل ما تستخرجه الدول من الأرض سواء من باطنها أو من سطحها فهي تنقسم إلى محروقات ومعادن وموارد الطاقة، وبالتالي فكلما وعت الدولة قيمة ما تملك كلما وظفت ذلك لتحقيق أهدافها القومية.[3]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر و التوزيع، 1991.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص93.

[3] المرجع نفسه، ص 94.

المطلب الثالث: فواعل السياسة الخارجية

تشمل السياسة الخارجية مختلف السلوكات والمواقف التي تتخذها الدولة اتجاه محيطها الخارجي وهي عملية معقدة ومتشابكة تتطلب اشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في جميع مراحل صنعها، فالفواعل الرسمية تشمل كلا من الرئيس، وزير الخارجية، وزارة الدفاع، الإستخبارات والبرلمان، أما الفواعل غير الرسمية فهي تشمل الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، وسائل الإعلام والرأي العام، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: الفواعل الرسمية:

1- الرئيس: يعتبر الرئيس رأس السلطة العامة في دولته، إذ يشرف على إدارة شؤونها في الداخل والتعبير عن شخصيتها القانونية في الخارج[1]، كما يلعب دورا دستوريا مهما إلى جانب دوره في العملية التشريعية وفي صنع السياسة وتعديلها، ففي نطاق السياسة الخارجية فإن الكثير من القرارات هي من صنعه.[2]

وعادة ما يكون لرئيس الدولة دورا بارزا في صناعة القرار السياسي في الدولة ذات النظام الرئاسي مثل أمريكا حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة والجمهورية على عكس النظام البرلماني مثل الهند وبريطانيا فلهما رئيس دولة، بالإضافة إلى رئيس الحكومة حيث يكون لرئيس الدولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) دورا مراسيميا فقط يتمثل في استقبال

السفراء وتمثيل الدولة في المحافل والدولية، أما صنع القرارات الخارجية فيترك لرئيس الحكومة مع وزرائه.

[1] د.علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ط1، 2004، ايتراك للنشر والتوزيع، ص31.

[2] جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ط1، 1999، ص115.

و عندما نتحدث عن دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية فلا يعني أنه يقوم وحده باعداد مشروع القرار، بل أنه كثيرا ما يلجأ الى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة و معرفة في الشؤون الدولية.[1]

2- وزير الخارجية :

يعد وزير الخارجية حلقة وصل بين دولته و الدول الأخرى فمن خلاله يتباحث مبعثو الدول الأجنبية في كل ما يهم دولهم و مبعوثي دولته بما يتوفى شؤونها في الخارج و رعاية مصالحها من قبل الدول الاخرى، كما له صفة تمثيلية رسمية في المحيط الدولي تسمح له بالتفاوض عن دولته في كلما يتصل بها و بتوقيع المعاهدات و الاتفاقيات الدولية باسم رئيس الدولة.[2]

كما يعتبر أيضا من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية فمن حيث المعلومات تقوم السفارات بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة عن أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول التقارير يتم تحليلها عن طريق خبراء مختصين موزعين على أقسام رئيسية في الوزارة الخارجية .

ويقدم ملخص لهذا التقارير بعد تحويلها إلى وزير الخارجية مع نصيحة ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية.[3]

3- السلطة التشريعية: تختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى فبعض الدول تأخذ بنظام المجلس الواحد والبعض الآخر بنظام المجلسين مثل الكونجرس

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص156

[2] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية منشأة المعارف، ص 421.

[3] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص157.

والشيوخ في أمريكا أو الشعب والشورى في مصر[1]، كما تختلف أيضا أدوارها في صنع السياسة الخارجية إلا أن هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحيتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية، ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الإعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[2] ، والتي لا يمكن تصديقها ولا دخولها حيز التنفيذ دون موافقة مسبقة من السلطة التشريعية.

4- المؤسسة العسكرية: تلعب المؤسسة العسكرية دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية خاصة عندما تختص بقضايا الأمن الوطني، كما تعتبر مصدرا هاما يساعد الرئيس في اتخاذ القرارات خصوصا ما تعلق بالملفات الدولية ذات العلاقة بالدفاع والأمن الوطنيين.

يعد الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة حيث تعد مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة؛ أي أنها تابعة للدولة وليس للسلطة مثله مثل باقي المؤسسات الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة حيث يتمتع بالإنشغال بالسياسة أو السلطة داخل المجتمع ويفترض أن يكون محايدا أو ملتزما ومنوطا به دستوريا، ويتوقع هذا الحياد من المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة.[3]

وبالتالي يمكن القول أن طبيعة العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية وهذا لتفادي الخلافات و الصراعات السياسية، حيث يعتبر هذا الوضع هو المتبع في الدول الديمقراطية، وعليه فالمؤسسة العسكرية في الأنظمة التسلطية تتميز بتفوقها على باقي مؤسسات الدولة.[4]

---

[1] عصام الدين فرج، السياسة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010، ص 46.

[2] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص 159.

[3] عبد الإله بلعزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي(بيروت مركز دراسات)، الوحدة العربية، ط 1، 2002، ص ص17-19.

[4] مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 1987، ص 231.

5- الإستخبارات: لها دور في صناعة السياسة الخارجية شبيه بدور وزارة الخارجية إلا أنها تتميز عن وزارة الخارجية بسرية نشاطاتها نظرا لعدم قانونية وشرعية ممارساتها، كما تختلف عن وزارة الخارجية، حيث لا تستخدمها كل الدول كآداة للسياسة الخارجية وإنما تستخدمها دول محدودة عادة ما تكون دولا قوية وعنية ونشطة في المجتمع الدولي مثل الو.م.أ حيث برزت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت دورا بارزا في توجيه السياسة الدولية في المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للعديد من الدول، فهي بذلك أمثل وزارة خارجية تقوم بجمع المعلومات وتحليلها.

6- الفواعل غير الرسمية: لم تعد عملية صنع السياسة الخارجية تقتصر على الدول فقط وإنما ظهرت العديد من الفواعل غير الرسمية التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع اسياسة الخارجية مثل الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، وسائل الإعلام والرأي.

أ- الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الفواعل غير الرسمية التي أصبحت تؤثر على الحياة السياسية للدولة وتتدخل في صنع القرارات سواء الداخلية أو الخارجية، كما أنها مؤسسات ايديولوجية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية وفق تعددها ودرجة إنضباطها وتبعا لهيكلها ووظائفها،[1] فإذا كان في الدولة أكثر من حزب كما هو الحال في الدول الديمقراطية فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الأقوى هو الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد كما هو الحال في الدول الإشتراكية والنظم التسلطية وبعض الدول النامية فإن تأثيره يصبح هو المسيطر والقوي.[2]

[1] لويد جنس، ترجمة أحمد مفتي محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، الرياض، مطابع الملك سعود، 1989، ص154.

[2] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص160.

وتعتبر أداة لتنفيذ سياسة الحكومة الخارجية، لأن ما يميزها عن وزارة الخارجية أنها تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي.[1]

ب- جماعات المصالح (الضغط): تعتبر جماعات الضغط من بين الفواعل غير الرسمية المؤثرة في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وذلك عن طريق الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى الجماعات الإعلامية على مستوى الرأي العام[2]، وتتفاوت أنواع جماعات الضغط التي تنخرط في أنشطة تهدف إلى التأثير على السياسية الخارجية وتنفيذها فهناك جماعات الضغط الإقتصادية كإتحاد العمال ورجال الأعمال والمزارعين والتي تهتم بقضايا التجارة كما تميل الجماعات العرقية إلى الإهتمام بعلاقات الدول التي ينتمي إلى أعراقها،حيث تعتبر جماعات الضغط المرتبطة بالدول الأجنبية من أهم أشكال جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية، إلى جانب ذلك تلجأ جماعات الضغط إلى وسائل عديدة بغية التأثير على السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها ومصالحها، التمثيل المباشر في أجهزة صنع القرار خاصة البرلمان والأجهزة التنفيذية الدعاية والمعلومات، وذلك من أجل اقناع الجماهير واثارة اهتمامها بفكرة ما أو سياسة ما.

كما تسعى إلى التأثير في قرارات السلطة وليس الحصول عليها، وبذلك فهي تؤثر في القرارات التي تتعلق بالشؤون الخارجية.[3]

ج- الرأي العام: يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة الرأي العام وطبيعة

النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة فنوعية القضية المثارة وقوتها هو الذي يبرز تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية.[4]

المرجع نفسه، ص157.

[2] لويد جنس، مرجع سابق، ص156.

[3] أحمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية نموذج، عمان، دار زهران للنشروالتوزيع 2011، ص100

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص241.

د- وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام الوسيط بين صناع القرار والرأي العام من خلالها يتمكن صناع القرار من معرفة مواقف واتجاهات الرأي العام من جهة، كما تزود الرأي العام بالقرارات والسياسيات المتخذة من طرف صناع القرار من جهة أخرى، فقد أصبحت وسائل الإعلام وسيلة فعالة في صنع السياسة الخارجية للدول وذلك من خلال ما تقدمه من عرض للأحداث الداخلية في كل بلد،[1] إلى جانب بث الأحداث الدولية لمعرفة مدى إهتمام الرأي المحلي بالقضايا الدولية[2].

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستويات تقدمها وتطورها وكذا قدراتها العسكرية والثقافية السائدة في المجتمع وهي تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: المحدد الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي من عناصر قوة الدولة وبالتالي فإنه يحدد سلوك الدولة في العلاقات الدولية حيث يتضمن العامل الجغرافي الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، التربة، المياه، الغطاء النباتي، الثروة الحيوانية. إلخ، كما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة الخارجية للدولة وعلى مركزها الدولي ما جعل دارسي الجيوبوليتك يولون عناية بالعامل الجغرافي ومدى ارتباطه بقوه الدولة واستراتيجياتها الخارجية.[3]

[1] سلمى شيباني، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية، مذكرة ماستر، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص 44.
[2] عصام الدين فرج، مرجع سابق، ص 75.
[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق،ص 150

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما ومتميزا في المنطقة العربية والافريقية حيث تقع في وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول 9° غربا و12° شرقا وبين دائرتي عرض 19° جنوبا و37° شمالا وبهذا تكون بموقع استراتيجي يتوسط القارات الثلاث (افريقيا، أوربا، آسيا) وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الافريقية وأنّها تتوفر على واجهة بحرية بمسافة 1200كلم على طول البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر ممر للسفن والبواخر التجارية.[1]

المساحة: تحتل الجزائر المرتبة العاشرة من بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في افريقيا والعالم العربي حيث تبلغ مساحتها 2381741 كم² أي 12/1 من مساحة القارة الافريقية التي تبلغ 30000244 كم² وهذا ما أعطى لها عمقا مميزا.

التضاريس: تلعب التضاريس دورا هاما في بعض الأحيان فمن الصعب على القوة الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة والجزائر من بين الدول التي تملك سلسلة جبلية وغابات كثيفة ومساحات شاسعة من الصحراء مما يجعل مهمة القوات الاحتلالية صعبة للسيطرة الكاملة على البلد.[2]

---

[1] سليم العايب، "الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص14

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية، الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وتشمل هذه الموارد (مصادر الطاقة كالبترول والفحم والغاز والموارد النووية) والمعادن الخام كالحديد الخام، والقصدير والموارد الغذائية كالقمح والذرى والموارد الزراعية كالقطن والحبوب، والواقع أنّ توافر هذه المواد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكّنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة،[1] تعتبر الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية هامة ومشجعة على دخولها في علاقات خارجية مع دول أخرى، ومن أهم هذه الموارد الاقتصادية المحروقات والمتمثلة في النفط والغاز لكن المشكل أنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بصفة شبه كاملة وهو بطبيعة الحال قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة، حيث يؤثر تذبذب الأسعار العالمية في المواد الخام، كما أنّها تعاني من مشكلة الاكتفاء الذاتي وعدم قدرتها على تحويل المادة الأولية إلى مادة مصنّعة.

المطلب الثالث: المحدد الثقافي والإجتماعي

1- المحدد الثقافي: تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات الثقافة السياسية الجزائرية وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنّها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص155.

الخارجي ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العالم الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنّه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإنّ تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنّه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعمار الفرنسي. ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، وهذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية إلاّ أنّه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإنّ الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركة التحررية في قضاياها العادلة من خلال شبه اجتماع كان سائد في الأوساط الشعبية.[1]

وفي الأوساط الرسمية كان اجتماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الصهيوني، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الموقف الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل.[2]

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص19

[2] المرجع نفسه، ص20.

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربة تاريخية استعمارية مريرة، حيث تعتبر محدد للسياسة الخارجية الجزائرية حيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية.[1]

2- المحددات الاجتماعية:

يظهر أثر المحددات الاجتماعية على السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها:

1- **الخصائص الشخصية الجزائرية القومية**: إنّ الشخصية القومية هي من أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة والذي يميزهم عن غيرهم من الشعوب حيث تتشكل هذه الصفات من مجموعة من القيم مثل العادات والتقاليد الوطنية والتنشئة الاجتماعية،[2] وبالتالي فالشعب الجزائري يتميز بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تؤثر على الأفراد.

2- **درجة التجانس الاجتماعي**: وهو مدى التجانس الاجتماعي والسكاني سواء من حيث العرق، اللّغة، أو الدين، فالمجتمع الذي توجد به أقليات يكون مجتمعا غير متجانس (أكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم وجود استقرار سياسي في الدولة) وذلك على عكس المجتمع المتجانس الذي ينعكس إيجابا على السياسة الخارجية للدولة،[3] والجزائر في هذه الحالة تتمتع بتجانس اجتماعي متميز يتمثل في وحدة الدين في الإسلام والوحدة اللغوية مثل اللغة العربية والأمازيغية بالإضافة إلى التشابه في العادات والتقاليد لأنّها في غالب الأحيان تتبع مرجعية واحدة.

---

[1] المرجع نفسه، ص21.
[2] لويد جينسن، مرجع سابق، ص54.
[3] وهيبة دالع،دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2006، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008، ص160.

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وفواعلها.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ أهمها :

مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدولة:

إلتزمت الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الدولية سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، سياسية الإبتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وإحترام سيادتها وإستقلالها ،وكل ذلك يأتي ضمن إحترام الجزائر للمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة 7/2على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق في المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية[1]، كما ينص التعديل الدستوري 2016 في المادة 31 على : " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصالحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[2] وأهدافه ".

مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية :

يتميز هذا المبدأ بالسعي إلى الحلول السلمية للصراعات والأزمات الدولية والإبتعاد عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، حيث يحتاج إلى خبرة وقدرة القيادات المسؤولة عن التوجه الدبلوماسي للدولة وخاصة ما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية[3] حيث إستمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يحث على اللجوء للوسائل السلمية في كل النزاعات

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص67.
[2] قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ07 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المادة 31 من الباب الأول في الفصل الثالث.
[3] فلاح مبارك ردان، الحيد الإيجابي كأحد ثوابث السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون المجتمع والسلطة، رقم 06-2017، مجلة سنوية محكمة جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، ص84.

ضمن الفصل السادس منه كما جاء في المادة 26 من دستور 2008 " أن تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى حرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.[1]

حق الشعوب في تقرير مصيرها :

تقررالمادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من دستور 1976 هذا الحق، حيث جاء فيها مايلي: يشكل الكفاح ضد الإستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محور أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.[2]

التعاون الدولي بين الدول المجاورة:

إهتمت الجزائر إهتماما كبيرا بهذا المبدأ بقصد تدعيم وتنمية العلاقات المتبادله بين المجموعات المحلية أو السلطات الاقليمية التابعة لها، سواء بين دولتين متجاورتين أو أكثر وهو ما من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار و المساهمة في التقليل من إحتمالات الإعتداء، و فض النزاعات دبلوماسيا دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بإستخدامها.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008، العدد 63، المؤرخ في 2008/11/16، المادة 26.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 92.

[3] رؤوف بوسعدية، "دور الديبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09 جوان 2016، ص ص 159-160.

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها سواء قبل الإستقلال أو بعده ومن بينها:

الطابع الحيادي:

اتسمت الجزائر بسياسة الحياد منذ فجر الثورة التحريرية فقد كانت الحركة الوطنية أنذاك تلتزم بطابع الحياد إزاء الأحداث التي عاشها في تلك الفترة، فقد إلتزم معظم رواد الحركة الوطنية بهذا المبدأ، بالإضافة إلى ما كان يجري في الساحة المغاربية و العربية بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتجنب التحالفات و الإتفاقيات .

وحتى بعد الإستقلال بقيت الجزائر في سياستها الخارجية تحافظ على طابع الحياد وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة دولية طيبة مع الدول الأخرى.[1]

طابع التأزم:

تتسم السياسة الخارجية بالنشاط في حل الأزمات الخارجية بينما يصيبها الجمود أثناء الأزمات الداخلية حيث عرفت عدة أزمات في مرحلة الإستقرار، فقد إنطلقت فعاليات النشاط الخارجي الجزائري في ظل أزمة الإستعمارالتي كان يمر بها المجتمع الجزائري، إلى أن إندلعت الثورة التحريرية التي عانى منها المجتمع الجزائري، حيث إستمر هذا النشاط الى غاية إنقلاب 15 جوان 1965 وبحدوث هذه الأزمة العميقة تغير المجتمع الجزائري كثيرا في أساليب عمله وسلوكياته وفي تفكيره وفي التضامن بين العديد من فئاته وقد انعكس هذا إيجابيا في التخلص من الإستعمار الفرنسي المباشر وإسترجاع الجزائر هيبتها، وكان ذلك

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص 39.

أثناء مؤتمر 77 لعام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث إكتسبت الدبلوماسية الجزائرية سمعة حسنة سواء في الداخل أو الخارج الى غاية الثمانينات من القرن 20.[1]

إن دخول الجزائر في أزمة داخلية خلال العشرية السوداء هو ما أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بحيث سيطر الجمود على نشاطها الخارجي، ولكن بعد إنفتاح الأزمة بدأت الجزائر تعود إلى نشاطها الخارجي من جديد واسترجاع هيبتها والعودة إلى الساحة الدولية.

العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية :

لقد تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية عليها إلى حد كبير، وهذا راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث سيطرت مؤسسة الرئاسة على حقل

السياسة الخارجية وتخطيطها منذ الإستقلال، ولذلك منحت الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية والداخلية.

فدستور 1963 في المادة 58 منح للرئيس حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين للبلاد، وأما دستور 1989 فنصت المادة 74 من أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويوقع المراسيم الرئاسية ويعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم ونفس الشيء بالنسبة لدستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77[2]، وبذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية إتسمت بسيطرة العوامل الشخصية إلى حد ما وذلك من خلال سيطرة الرئيس على صناعة القرار في السياسة

[1] عديلة محمد الطاهر، اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004 مدكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2005 ص ص82 84.

[2] محمد بوعشة، الديبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الإفريقي وادارة الحرب الاثيوبية الايريثرية بيروت دار الجبل للطباعة والنشر والتوزيع،،2004 ص ص 31-33.

الخارجية، وهذ ما يطرح مشكل الإستقرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التغيير في الرؤساء فتغيير صناعة القرار يؤدي بالضرورة إلى التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية، كما أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها ويجعله يطلع على جميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي فإن الإختلاف في درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية أدى صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب إهتمامات رؤساءها بها.[1]

المطلب الثالث: فواعل السياسة الخارجية الجزائرية

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحية كل سلطة في اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها، وهذا ما وضحه الدستور الجزائري في مجال السياسة الخارجية، وهذا نظرا للصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية، الذي يتمتع بصلاحية واسعة في إطار السياسة الخارجية من حيث إقراره لها وابرام المعاهدات والتصديق عليها وتمثيل الدولة داخل وخارج البلاد وغيرها من الصلاحيات الأخرى إلا أنه رغم الصلاحيات الممنوحة لها دستوريا في مجال السياسة الخارجية إلا أنها تمتاز بطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من الفواعل سواء الرسمية أو غير الرسمية فالرسمية نجدها متمثلة في رئيس الجمهورية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والبرلمان، أما غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، وسائل الإعلام، الرأي العام، و بالرغم من أن القواعد غير الرسمية دورها ضئيل جدا إن لم نقل معدوم في التأثير على السياسة الخارجية الجزائرية .

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص 37.

1- الفواعل الرسمية :

أ- رئيس الجمهورية :يعتبر رئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة كما يملك مكانة مركزية في إطار السياسة الخارجية الجزائرية، بإعتباره المقرر والمنفذ لها حيث ينص التعديل الدستوري لسنة 2016 في الباب الثاني من الفصل الأول في المادة 91 على ما يلي:

" يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام اخرى في الدستور بسلطات وصلاحيات عديدة خاصة فيما يخص السياسة الخارجية:[1]

يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها .

يوقع على المراسيم الرئاسية،[2] ويتولى مسئولية الدفاع الوطني.

يترئس مجلس الوزراء، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها.[3]

يصادق على إتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام و التحالفات والإتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة التي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافف عليها كل غرفة في البرلمان بصراحة وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب القانون الأسمى، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، وأن يطلب رأي المجلس الدستوري في الإتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم فيعطي رأيه قبل المصادقة عليها.[4] تعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق

[1] قانون رقم 01/16، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل7 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 المادة 91 من الباب الثاني من الفصل الأول.
[2] المكان نفسه.
[3] المرجع نفسه، المادة 92.
[4] المرجع نفسه من نفس المادة.

إنهاء مهامهم، وعليه فإن صانع القرار السياسي الذي يتمثل في رئيس الجمهورية يلعب دور مهم في السياسة الخارجية الجزائرية، ونحن في هذه الحالة سنسلط الضوء على دور الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة في تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

دوره في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية :

ظهر كزعيم للمصالحة الوطنية ودعى إلى المشاركة في عدة ملتقيات دولية من بينها دعوته إلى الدورة العاشرة لمنتدى كورانس مونتا بسويسرا من خلال إلقائه محاضرة في 27 جوان 1999.[1]

كما ساهم في تحسين صورة الجزائر الخارجية إذ يعتبرها المفتاح الرئيسي و القاعدة الأساس التي يبنى عليها كل عمل في السياسة الخارجية فيما بعد، وبالتالي يرى أنه لابد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري ونقل الصورة الحقيقية له.[2]

ثم قام بتوقيع العلاقات الجزائرية الدولية وإعادة العلاقات القوية مع البلدان العربية والإفريقية ومع دول العالم.

كما ركز إهتمامه بالإعلام الدولي وإهتمامه بالإنظمام إلى الإقتصاد العالمي، إهتمامه بمعالجة الملف النووي، إهتمامه بفرض السيادة الجزائرية من جديد.[3]

ب- وزارة الشؤون الخارجية:

تستمد وزارة الشؤون الخارجية مهامها المتمثلة في تنفيذ السياسة الخارجية للأمة من أحكام المرسوم الرئاسي 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، حيث ينص في مادته الأولى على : " تكلفت وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا

[1] أحمد قوارية، عبدالعزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون 2015، ص ص51-52.
[2] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص54.
[3] أحمد قوارية، مرجع سابق، ص54.

لأحكم الدستور بتنفيد السياسة الخارجية للأمة وكذلك بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية المخولة ويساهم عملها في إنجاز برنامج الحكومة ".

دور وزير الشؤون الخارجية:

يستمد وزير الشؤون الخارجية مهامه وصلاحياته من أحكام المرسوم الرئاسي رقم 403/02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 فهو يحرص على ضمان وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ورعاياها المقيمين في الخارج، وكذا إنسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسي[1] ويعبرعن مواقف الجزائر ويتخذ الإلتزامات الدولية بإسم الدولة، حيث يمكن لأشخاص مفوضين قانونيا من رئيس الجمهورية أن يتمتعوا بسلطة مخولة من وزير الشؤون الخارجية عند الاقتضاء، التعبير عن مواقف الدولة أو إبرام إتفاق دولي باسمه.[2]

كما توكل له مهام تنشيط ونشر مبادرات التعاون الدولي والعلاقات الدولية للدولة وأعمالها، وفي هذا السياق فهو مكلف بضمان التنسيق والإنسجام كل مرحلة في تحضير دراسات تحليلية وإقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية قصد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد.[3]

كما يعمل أيضا على المصادقة على الإتفاقيات و البروتوكولات والتنظيمات والمعاهدات الدولية من خلال تقديمها للأمانة العامة للحكومة وتقرير المصادقة من عدمها ويسهر على

نشر التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقعها على إنظمامها أو تصديقها على المعاهدات الدولية من خلال إيداعها خصوصا لدى الجهة المودع لديها.[4]

---

[1] المرجع نفسه، المادة 2.

[2] المرجع نفسه، المادة 3.

[3] المرجع نفسه، المادة 6.

[4] المرجع نفسه، المادة 16.

كما تتكفل بالتنسيق مع المصالح الخارجية من أجل توحيد روابط الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج مع الجزائر وعلى تنظيم مساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية للدولة، بالإضافة إلى أنه يلعب دور المتابع و المراقب والمقيم لكل أشكال التعاون الثقافي سواء عن طريق المراسلات أو طريق اللقاءات المباشرة مع نظرائه الأجانب.[1]

ج- البرلمان بغرفتيه:

على الرغم من هيمنة السلطة التنفيذية على زمام أمور السياسة الخارجية بالجزائر، متمثلة في تمتع رئيس الجمهورية بموقع مركزي في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، انطلاقا من كونه المسؤول الأول على قيادة الجهاز الديبلوماسي، فضلا على أنه هو الذي يوقع ويصادق على المعاهدات الدولية، وهذا وفقا للمبادئ التي حددها الدستور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والتي يجب على رئيس الجمهورية الإلتزام بها، غير أنه لم ينفي هذا من مشاركة البرلمان من خلال مساهمته في دعم الجهاز التنفيذي في إيفاءه بما جاءت به المعاهدات الدولية نظرا لما تكتسيه هذه الأخيرة من أهمية بالغة في السياسة الدولية، ومن هنا تتضح أهمية البرلمان في الموافقة عليها لأجل المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية،[2] ولهذا فقد برز دور البرلمان في مجال السياسة الخارجية للجزائر من خلال مجموعة من الدساتير الجزائرية التي نصت صراحة على ذلك، حيث جاء في المادة 42 من دستور1963 بأن:" يوقع رئيس الجمهورية بعد إستشارة المجلس الوطني ويصادق على المعاهدات والإتفاقيات ويصادق عليها.[3]

[1] المرجع نفسه، المادة 19.

[2] يوسف أزروال، الديبوماسية البرلمانية، "دراسة في دور البرلمان الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد،6 جوان 2016.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963 مادة 42.

كما جاء في دستور 1989 في المادة 121 بأنه يمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، بناءا على طلب رئيس الجمهورية، يمكن عند الإقتضاء أن يتوج هذه المناقشة بإصدار لائحة من المجلس الشعبي الوطني، يبلغها إلى رئاسة الجمهورية.[1]

بالإضافة إلى دستور 1996 الذي جاء في المادة 130 منه بأنه: يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين كما يمكن أن يتوج هذه المناقشة عند الإقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية.[2]

وعليه فإن صلاحيات البرلمان الجزائري في مجال السياسة الخارجية هي الموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية، وهذا ما جاء في المادة 148 من الدستور المعدل2016.

فتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، فالبرلمان بإمكانه التطرق إلى مجال السياسة الخارجية الجزائرية في النظام السياسي الجزائري، من خلال تلك المناقشات التي يجرييها حول برامج الحكومة والسياسة العامة ومشاريع قوانين المالية.

المؤسسة العسكرية: (وزارة الدفاع):

تعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية من المؤسسات التي لها مكانة متميزة في الدولة وهي تعمل على الحفاظ على كيان الأمة والسهر على سيادتها، حيث نستمد وظائفها من نصوص قانونية صريحة، وهذا ما يضع هذه المؤسسة الدفاعية التي تتبنى عقيدة قوامها المساهمة في صناعة الإستقرار، عدم التدخل في شؤون الآخرين وضمان حل المشاكل الأمنية لدول الجوار ضمن مقاربة جماعية إقليمية ودولية غير تدخلية، بالإضافة إلى الوقوف على

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989من مادة 121.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989من مادة 130.

الحياد في مختلف المواعيد الإنتخابية والسياسية المستقبلية،[1] ولعل أهم ميزة يتميز بها الجيش الجزائري هو كونه خلق الدولة وليس العكس، حيث أن تدخل الجيش في مجال السياسة الخارجية لا يشمل كل أعضائها وإنما يقتصر على فئة محدودة وهم أولئك الذين يشتغلون في مراكز حساسة مثل هيئة الأركان وإدارة الأمن والإرشاد وجهاز المخابرات، وإن إختلف شكل هذا التدخل ومداه بمعنى تدخلها يتمايز بالتباين والإختلاف من موقف إلى آخر وفق ما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها في مجال السياسة الخارجية، فمن الناحية الدستورية أو القانونية نجد الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 وقد أناط بالجيش ثلاث مهام رئيسية :

1- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
2- الدفاع عن الثورة الإشتراكية.
3- المساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد.

حيث يظهر أن المهمة الأولى يشترك فيها جميع جيوش العالم بينما ما تبقى يندرج في إطارات تدخل الجيش في العملية السياسية،[2] رغم أن دستور 1996 جعل مهمة الجيش تختص بالدفاع الخارجي حيث جاء في المادة 25 منه: تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السياحة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها الجوي ومختلف مناطق أماكنها البحرية.

إن تعاظم دور المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الخارجية ناتج عن هيمنة هذه الأخيرة على مراكز القرار إضافة إلى غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية، فمنذ إستقلال

[1] د.بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، دار حامد للنشر والتوزيع 2018، ص186.

[2] بوديسة أحمد، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجة الجزائرية، اتجاه المحيط الإقليمي"، مذكرة ماستر- بومرداس ، كلية الحقوق بوداود 2014/2015، ص50.

الجزائر في 05 جويلية 1962 والإشكال المعقد القائم في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والجيش، كما أن غياب المؤسسات الدستورية أدى إلى تضخم دور

المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسات الأخرى وترامت أطرافها في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما نجد أيضا من أسباب نفوذ المؤسسة العسكرية وهيمنتها على الساحة السياسية من خلال تموقع مراكز صنع القرار، وكذلك تحكمها في مقاليد الحكم ومن خلال إمكانية تنصيب الأشخاص في المناصب العليا مثل ديوان الرئاسة.[1]

2- الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية:

أ- الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية في الجزائر لم تعرف النشأة والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الإشتراكية اللذان اعتبرا من أقدم التشكيلات السياسية[2]، حيث يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام والأحزاب في اطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول لذا يعتبرون أن جزء ما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام، والنظام السياسي في هذه الحالة يعمل على أساس بيمقراطية الواجهة وجعل الأحزاب عملية شكلية في المشهد السياسي، ومن بين أهم الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية في الجزائر هو الضغط ومحاولة التأثير في السلطة، وذلك عن طريق تعبئة الجماهير والخطابات المختلفة إزاء قضية أو موقف ما، بالإضافة الى التحريض على تنظيم تجمعات واحتجاجات ومسيرات من أجل انتاج سياسة معينة أو من أجل رفض توجه معين،[3] وعلى الرغم من هذا إلا أنها ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في السياسة الخارجية ترجع في جزء منها إلى خصائص وميزات تتعلق بالأحزاب ذاتها منها : ضعف برامج تنظيمها الداخلي، الإنتهازية وعدم الثبات في المواقف، غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وبالتالي هذه

[1] بوديسة أحمد، مرجع سابق، ص ص51-52.
[2] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق،ص86.
[3] بوديسة، مرجع سابق، ص53.

الخصائص والميزات جعلت الأحزاب السياسية تتميز بالضعف ما يمنعها من بلورة برامجها و أهدافها التي تجعلها قوى فعالة في الحياة السياسية وتساهم في صنع القرارات الخارجية

ب- وسائل الإعلام و الرأي العام :

وسائل الأعلام : إن الممارسة السياسية للإعلام في الجزائر لاتزال محدودة ان لم نقل منعدمة وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي المغلق ،وكذلك الى الانفراد في صنع القرارات الخارجية واتخاذ مختلف القضايا ،وكذلك لغياب الفاعلية في الأداء من طرف وسائل الإعلام بين السمعي البصري والمقروءة، و عليه فإن دور وسائل الإعلام في مجال السياسية الخارجية الجزائرية يبقي بعيد كل البعد عن التأثير على صناع القرار ازاء مختلف القضايا المطروحة أمام الجزائر.

الرأي العام: يعتبر دور الرأي العام في الجزائر مغيب إن لم نقل مهمش و هذا راجع إلى غياب الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري في العمل في أطر تنظيمية ذات الصلة بالنظام السياسي، بالإضافة إلى غياب قنوات الإتصال السياسي والبيئة في النظام السياسي الجزائري، وهذا ما يؤدي إلى غياب فعالية الرأي العام في التوجه الخارجي للجزائر،[1] كما ينصب إهتمام الرأي العام على قضايا السياسة الداخلية أكثر من قضايا السياسة الخارجية لأنه لا يملك المعلومات الكافية المتعلقة بالشؤون الخارجية.

ج- الجماعات الضاغطة: إن تأثير جماعات الضغط في صنع السياسة الخارجية الجزائرية يبقى ضئيلا ومحدودا مقارنة بتأثير السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك راجع إلى إهتمام جماعات الضغط بالقضايا السياسية الداخلية أكثر من القضايا الخارجية ،بالإضافة إلى قلة المعلومات التي تمتلكها جماعات الضغط مقارنة بالمعلومات التي تملكها الحكومة.

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص ص87-88.

خلاصة

إن مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية التي تبنتها في تعاملاتها مع الدول الأخرى تقوم على علاقات حسن الجوار، الحياد، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية، وذلك بجهود الوساطة ومبدأ التعاون بالإضافة إلى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في ديبلوماسيتها.

الفصل الثاني

تمهيد

تعمل الدبلوماسية الجزائرية على محاولة حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة من الأسس والمبادئ والتي يتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بطرق سلمية، بالإضافة إلى دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من السيطرة الاستعمارية، وعلى هذا الأساس شهدت الجزائر مواقف عديدة طبّقت فيها هذه المبادئ وحافظت فيها على مواقفها الداعية للحلول السلمية، كما بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشرق الأوسط

يعتبر الشرق الأوسط من الأقاليم الهامة التي باتت تلعب دورا بارزا في السياسة الدولية بسبب وجود العديد من المعالم التي رفعت من مكانته الدولية فاهتمت به العديد من الدول الأخرى، كما يتميز عن غيره بمكانة جغرافية وثروات اقتصادية مهمة مما جعله يؤثر في الكثير من القضايا السياسية الدولية.

المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط

يعد مفهوم الشرق الأوسط من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلا ونقاشا بين الخبراء والباحثين المختصين في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والمعنية بدراسة تلك المنطقة بصفة خاصة.

فهناك من يرى أنّه مصطلح سياسي يترتب ادخال دول غير عربية في المنطقة وإخراج الدول العربية منها في أغلب الأحيان على عكس الاتجاه الآخر الذي يرى أنّه مصطلح جغرافي.[1]

وقد استخدمت الكتابات الغربية هذا المفهوم في الحرب العالمية الأولى بثلاث دلالات وهي الشرق الأدنى الذي يشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا، سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن، مصر، وجزيرة قبرص، حيث ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر 1850 جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس

[1] إسلام عيادي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في كتاب الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الطبعة1، 2017، ص40.

الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقهما، ثم الشرق الأقصى الذي يشمل شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي، ثم الشرق الأوسط الذي أطلق على المنطقة الواقعة بينهما.[1]

وقد استخدم هذا التعبير لأول مرة عام 1902 بواسطة ضابط أمريكي بحري Alfred Mahan صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ وذلك من خلال مناقشة الاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف انشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد، وذلك للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي والممتدة بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأوسط.[2]

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالات التعبير في التغيير حيث أنشأ تشرشل إدارة الشرق الأوسط في عام 1921 لكي يشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق وفي عام 1932، ثم ادماج القيادة الشرق أوسطية للقوات البريطانية في مصر ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حيث أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادته.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر هذا التعبير ولكن لاتزال هناك خلافات عديدة حول تحديد نطاق المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، وعليه نعرض بعض التعريفات حول هذه المنطقة:[3]

[1] غاري حسين: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص ص 10-11

[2] إسلام عيادي، مرجع سابق. ص40.

[3] ممدوح منصور: الصراع الأمريكي السوفييتي، الموسوعة السياسية العالمية، دار الجبل، بيروت، ص40.

يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال افريقيا المنطقة بأنّها تمثل تركيا، إيران، قبرص، منطقة الهلال الخصيب، إسرائيل، شبه الجزيرة العربية، مصر، السودان، ليبيا، أفغانستان، الجزائر، تونس والمغرب.[1]

أما المعهد البريطاني للعلاقات الدولية فيعرفها بأنّها تشمل إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، سودان وقبرص.[2]

وتعرفها أيضا الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت سجل الشرق الأوسط بواسطة معهد شيلواح للأبحاث: بأنّها تضم المنطقة المحددة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ومن إيران شرقا إلى قبرص غربا.[3]

كما قدمت جامعة تل أبيب تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية تعريفا شمل حدود الشرق الأوسط الذي يتكون من الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران، أما مركز موشيديان فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط واستبثنا منها دول المغرب العربي وأضاف تركيا.[4]

تعريف بريجينسكي: تحدث في كتابه "بين جذلين"، عن ضرورة استمرار الموطن العربي مجزئا ودعا إلى خلق عوامل جديدة لحث الفتنة والخلافات بين الدول العربية وقال: إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي وعلى ذلك

[1] المرجع نفسه، ص41

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص31.

[3] المكان نفسه.

[4] محمد علي حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص23.

سوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ دولة الأمة تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي، وهذا ما يسمح للكانتون الاسرائيلي بأن يعيش في منطقة بعد أن تضفي فكرة القومية.[1]

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أهم المناطق التي تتميز بموقع استراتيجي مهم كونها همزة وصل بين القارات الثلاث آسيا، افريقيا، أوربا، ومهد الحضارات على مر التاريخ، كما أصبحت لها أهمية حيوية في العالم، حيث ازدادت أهمية المنطقة بعد اكتشاف النفط الذي أصبح يمثل مورد طاقوي حيوي والذي تسعى الدول لضمان تدفقه، كما تحتوي المنطقة على أكثر من ثلثي احتياطي نفط العالم، لذلك ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مركز صراع ومختبر لطرح المشاريع والتحالفات العسكرية والاقتصادية والسياسية.[2]

وانطلاقا من هذا كله فإن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية استراتيجية حيوية إذ إنّها تحتضن منافذ بحرية مثل: البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر القزوين، بحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، بالإضافة إلى سيطرتها على الممرات الملاحية الدولية مثل:

قناة السويس:

التي تصل بين خليج السويس مصر والبحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر الطريق الأقصر والأسرع للسفن التجارية البحرية بين دول المنطقة وحتى اتجاه الدول المحيطة به.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص24

[2] علي زياد العلي: مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص98.

[3] ليلى مداني: الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كتاب – الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص30.

مضيق باب مندب:

يعد هذا المضيق مدخلا للبحر الأحمر من الجنوب ومن الممرات المهمة استراتيجيا لكل من الأردن والسودان وإرتيريا فهو الممر الوحيد لتجارتها في حالة غلق قناة السويس، كما كان هذا المضيق منطقة تنافس بين كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، حيث قام كل من الطرفين بإقامة قواعد عسكرية لها بالقرب من المنطقة وتحديدا في موقاديشو بالصومال وجزيرة دهلك الأثيوبية على التوالي.[1]

مضائق البوسفور والدردنيل:

تقع هذه المضائق ضمن المياه الإقليمية التركية، غير أنّ قربها من أراضي الوطن العربي أكسبها أهمية بالغة، كما يصل مضيق البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة بينما يربط مضيق الدردنيل بين بحر مرمرة وبحر إيجه الذي يصل بدوره بالبحر المتوسط.

مضيق هرمز:

يصل مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان والخليج الفارسي أي بين إيران وعمان.

هو أحد أهم الممرات المائية والعالم وأكثرها حركة للسفن ويقع في منطقة الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى وتطل عليه من شمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان (محافظة مسذم) التي تشرف على حرة الملاحة البحرية فيه، كما يضم عدد من الجزر الصغيرة.[2]

[1] المكان نفسه.
[2] ممدوح منصور، المرجع السابق، ص46.

الخليج العربي:

هو الخليج الذي أضاف بدوره بعدا استراتيجيا للجغرافيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال وقوعه على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى والذي تحول إلى معبر أساسي لنقل النفط من مركز انتاجه واتصاله بالمحيطات عن طريق مضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز، وبالتالي فهو منطقة وصل بين مختلف المضائق والممرات البحرية في المنطقة، وقد حاولت القوى الكبرى منذ القديم السيطرة على هذه الممرات والتحكم فيها باعتبار أن الأمر كان مرتبط بحركة المعالجة البحرية والتجارة من خلال عمليتي التصدير والاستيراد.

وليس ببعيد ذلك التنافس الكبير الذي كان بين الاتحاد السوفياتي،[1] والولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على هذه الممرات والقضاء على أطماع غيرها من الدول من خلال ممارسة نفوذها وسيطرتها على كل منطقة الشرق الأوسط، سواء من خلال المشاريع التي طرحت كمشروع إيزنهاور اليونان وتركيا أو سلسلة الأخلاق التي ضمت دول

المنطقة كحلف بغداد سنة 1955 (تركيا، باكستان، ايران والعراق)، أو مجموعة القواعد العسكرية الموجودة، تقريبا كل الدول التي تشملها منطقة الشرق الأوسط.[2]

إضافة إلى هذا هناك مجموعة عناصر تشكل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط نوجزها فيما يلي:

- اتساع النطا ق الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط والذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدو وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الطرق المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.[3]

[1] ليلى مداني: مرجع سابق، ص30.
[2] المرجع نفسه، ص31.
[3] ممدوح منصور: المرجع السابق، ص53

- الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.
- امداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية.
- توفر شبكة هائلة من المواصلات في الجو والبحر ممّا يسهل عملية نقل المعدات وتحريك القوات.
- توفر عوامل الإنتاج الأزمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر وفي بعض الأحيان تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات خبرة في تكنولوجيا التسليح المتطور حيث يمكن ذلك من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط مثل مصر وتركيا وإسرائيل.[1]

المطلب الثالث: الشرق الأوسط الكبير

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 1995 الذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية وفي عام 1999 حدث تطور عسكري هام مرتبط بالشرق الأوسط الكبير تمثل في نقل وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي إلى القيادة المركزية في الشرق الأوسط، والتي كانت تعرف الانتشار السريع ودخلت الولايات المتحدة على الخط بعد احتلالها

[1] المرجع نفسه، ص54.

العراق إلا أنّ مع إعلان بوش الابن مبادرة الشرق الأوسط الكبير في محاولته لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت الإحتلال الأمريكي للعراق ومحاربة الإرهاب بعد أن اتخذت أحداث سبتمبر 2001 مبادرة لهذه الحرب.[1]

كما نجد أنّ هناك تحول في طرح حدود هذا المفهوم خاصة بعد انعقاد مؤتمر قمة الثماني ومشاركة الدول الأوربية حيث أصبح يقوم على إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، والعمل على طمس المقومات الثقافية والحضارية للوطن العربي عبر تذويبه في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر القزوين وشمال القوقاز شمالا إلى المغرب غربا.[2]

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ حل أزمتها الاقتصادية ونجاح أمركة العالم ونزاعها الاقتصادي مع أوربا واليابان أو القضاء على المقاومين في العراق وفلسطين ولبنان كلّ ذلك يتطلّب منها المضي قدما في إقامة النظام الشرق الأوسطي الكبير امتدادا لمصالحها وضمانا لمخططاتها السيطرة على النفط ومتابعته وممراته وأسواقه والتحكم بأسعاره.[3]

---

[1] رايق سليم بريزات: مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف الأدوات والمعوقات)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص29.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الدار العربية للعلوم، بن عكنون الجزائر، 2005، ص49.

[3] رايق سليم بريزات: مرجع سابق، ص ص23، 24.

1

خريطة دول الشرق الأوسط

[1] http://www.attahrir.info

المبحث الثاني: موقف الجزائر من قضية سوريا

المطلب الأول: قضية سوريا

إنّ الحراك الشعبي الذي انطلق في سوريا سرعان ما تحول إلى أعقد نزاع داخلي دموي تشهده المنطقة في القرن 21 وذلك راجع لتعدد الفاعلين في النزاع، إذ تحول من نزاع داخلي بين نظام سياسي ومعارضة شعبية مطالبة بالدموقراطية إلى نزاع داخلي ولكن تحركه فواعل إقليمية ودولية متضاربة المصالح، وبذلك فالحالة السورية في سياق الانتفاضات العربية شكّلت العديد من التضارب الكبير بين القوى الدولية والإقليمية، وهذا ما أدّى إلى ظهور محورين أساسين، محور أمريكي سعودي تركي يعمل على اسقاط النظام السوري مهما كلّف الأمر، يقابله محور يقف إلى جانب النظام السوري، والمتمثل أساسا في روسيا، ايران وحزب الله اللبناني.[1] بدأت الأزمة في سوريا نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي فقد بدأت الاحتياجات الجماهيرية في سوريا كردة فعل عفوية على واقع محتقن حيث تمثلت هذه الاحتجاجات فيما يلي:

- الوقوف ضد استبداد وفساد النظام لإلغاء قانون الطوارئ.
- حل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة وحق الأقليّة في المشاركة السياسية الفاعلة.

[1] صادق حجال: "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017

- الدعوة إلى الحوار والحديث في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة.
- غياب رفض التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصيتها.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية السورية

إن الجزائر تؤكد دائما على وحدة سوريا واستقرارها وترفض أي تدخل أجنبي فيها حتى لو كان عربيا، كما ترفض مساعدة كل المعارضة التي تحمل السلاح في وجه النظام ولأنّها تنطلق من تجربة في مواجهة الإرهاب غير بعيدة عن الحالة السورية، وأيضا من تجربة ناجحة في المصالحة الوطنية الشاملة بعد عشرية دموية فإنها تتبنى الدعوة إلى حوار سلمي بين أطياف الشعب السوري، وهو ما أكّده تصريح سفير الجزائر لدى سوريا صالح بوشامة لوكالة الانباء السورية سانا حين قال: " ترفض الجزائر أي تدخل في سوريا وعسكرة النزاع فيها، وتدعو إلى حل سياسي للأزمة في اطار حوار سوري – سوري كما أنّها تتحفظ على القرارات التي اتخذت في حق سوريا وأنّها داعمة لها منذ بداية الأزمة "،[2] كما صرّح أيضا إلى ضرورة مكافحة الإرهاب، حيث تتبنى الجزائر مواقفها من الأزمة السورية انطلاقا من نقطتين أساسيتين: الأولى هو أنّ ما يحدث في المنطقة العربية عموما وفي سوريا خاصة

[1] سهام فتحي، سليمان أبو مصطفى: "الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية (2013، 2014)"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص ص37، 38.

[2] وكالة الانباء السورية للأنباء، لقاء مع سفير الجزائر صالح بوشامة.

httph ://sana.sy/?p=452201

يدخل في استراتيجية دولية لتقسيم الدول العربية ومنها سوريا، وبالتالي الأمر لا يتعلق بمسألة الديموقراطية وحرية الشعب بقدر ما يتعلق ببقاء الدولة السورية واستمرارها وفي هذا الصدد نجد خطاب رئيس الجمهورية الجزائري في: 2012/04/14 يؤكد بأنّ الديمقراطية لا يمكن أن تفرض من الخارج حيث يقول " إن الشعب الجزائري على غرار كافة الشعوب المضطهدة يعلم أنّ التنمية والديمقراطية لا تأتي من أيّ جهة خارجية كانت مهما بلغت من درجات التطورو الديمقراطية، وما يحدث اليوم تحت ذريعة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان يبقى موضوعا فيه ما يقال فالديمقراطية مثلها مثل التنمية لا تمنح هبة ولا تستورد مصنعا جاهزا.[1]

أما النقطة الثانية التي يتركز عليها الموقف الجزائري فتشمل في أنّ الإرهاب هو مصدر التهديد الأول للشعب بعد ما عاناه الشعب الجزائري إبّان العشرية السوداء.

وفي مارس 2013 رفضت الجزائر التوقيع على اتفاق عربي للضغط من قبل قطر والمملكة العربية السعودية يسمح للدول العربية بتقديم دعم عسكري للمعارضة السورية.[2]

كما أكّد وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل يوم: 2019/03/06 خلال مشاركته في أشغال الدورة العادية الـ 151 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري على موقف الجزائر الداعي إلى حل سلمي للأزمات التي يعرفها العالم العربي، ففيما يخص الأزمة السورية أكّد الوزير على أهمية أن يضطلع هذا البلد المؤسس لجامعة الدول العربية في الدفاع عن قضايا أمنه العادلة ومصالحها المشروعة مؤكدا في ذلك لدعم الجزائر لعودة سوريا إلى

[1] صادق حجال، مرجع سابق.

[2] Come GREVY, come gravy legitimation unauthoritative power through the foray discourse, the example of Algeria during the Arab uprisings, 2014, p6

حضن جامعة الدول العربية والتي من شأنها أن تساعد على استعادة المبادرة في تسوية الأزمة وتحقيق المصالح الوطنية.[1]

المبحث الثالث: الموقف الجزائري من الخلاف السعودي-الإيراني والقطري

مع انطلاق شرارة ثروات الربيع العربي زادت حدة الصراع بين السعودية وإيران واختلف مواقف الدولتين من الثورات بين التأييد والرفض وفقا لمصالحها.

المطلب الأول: الموقف الجزائري من الخلاف السعودي-الإيراني

الفرع الأول: الخلاف السعودي-الإيراني

يعود الصراع السعودي الإيراني إلى الكثير من العوامل والتي اختلفت من مرحلة إلى أخرى من تاريخ ذلك الصراع ويمكن تلخيص عوامل هذا الخلاف بين المتنافسين في النقاط التالية:

- اتهام السعودية لإيران بتوظيف الأقليات الشيعية في الدول العربية من أجل احداث الفوضى وتعزيز نفوذها.
- تحريض إيران للمواطنين السعوديين الشيعة على احدث توترات امنية والانتفاض في وجه نظام الحكم.
- اتهام السعودية إيران بمحاولة اغتيال سفيرها في الولايات التحد الامريكية.
-

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، دعوة الجزائر إلى تغليب الحلول السلبية للأزمات التي يعرفها العالم العربي،2016/03/6. http://aps.dz.algerie، تم تصفحه 2019/05/19، 16:30.

- الخلاف المذهبي بينهما وقد بدأ هذا الخلاف مع الثورة الإيرانية عام 1989 وإعلان قادتها عن نيّتهم تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي.
- السعي إلى قيادة عبر قيم هذه الثورة، في حين تعد السعودية نفسها زعيمة العالم الإسلامي في مواجهة مطامع وتطلعات إيران في المنطقة والعالم.[1]

كما يمكن تحديد نقاط الصدام بين البلدين على النحو التالي:

- **سوريا:**

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011 وتحولها إلى مواجهة عسكرية شاملة وقفت السعودية إلى جانب المعارضة السورية في حين وقفت إيران مع النظام السوري حليفها الاستراتيجي وقد وصف وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل إيران بأنّها قوة احتلال ومطالبتها بأن تكفّ عن التدخل في الشؤون العربية.[2]

- **البحرين:**

تعد البحرين نقطة اختلاف مستمرة بين السعودية وإيران منذ مطالبة إيران بضم البحرين في سبعينيات القرن الماضي ودعم السعودية للاستفتاء الشعبي الذي كانت نتيجته لصالح استقلال البحرين، وقد تصاعد التوتر بين الجانبين في البحرين إبان اندلاع ثورات الربيع العربي فقد

[1] بكر البدور: "قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 7، 2016، ص122.

[2] المرجع نفسه، ص120.

اتهمت السعودية إيران بتحريك المعارضة الشيعية افتعال مشاكل أمنية في البحرين في حين اتهمت إيران السعودية بالوقوف في وجه الحراك الشعبي البحريني.[1]

- **اليمن:**

إنّ فشل عملية الانتقال السياسي في اليمن لفترة ما بعد الثورة اليمنية عام 2011 هو ما أدّى صراع إقليمي في اليمن تحول إلى حرب بالوكالة بين السعودية وإيران،[2] وفي الحقيقة الصراع الإقليمي بين الطرفين كان قد اشتدّ في المنطقة منذ انهيار العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003، فهي التي كانت تحدث توازنا استراتيجيا في المنطقة باعتبارها دولة حاجزة بين السعودية وايران، إلاّ أنّ سقوط وهيمنة الإقليم كان من شأنه أن يزيد من حدة الصراع السعودي الإيراني في المنطقة لتأتي الأزمة اليمنية وتحول هذا الصراع المشتد إلى حرب بالوكالة، وذلك على خلفية الدعم الإيراني للحوثيين الذين تمكنوا من السيطرة عاصمة اليمن صنعاء.

الفرع الثاني: الموقف الجزائري من الخلاف السعودي-الإيراني

ترفض الجزائر أن تتدخل في الصراع القائم بين السعودية وإيران في الشرق الأوسط وذلك لتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحياد في معالجتها للأزمات

[1] المكان نفسه.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "تقرير ندوة اليمن بعد العاصفة"، سلسلة تقارير الدوحة، 2011/04/25.

والقضايا الدولية، فهي ترى أنّ الحوار وحده هو الكفيل بتجاوز المشاكل الظرفية المطروحة بين الدولتين.

كما انّها تحاول بمواقفها إيجاد حلول سياسية بين الدولتين المتنافستين، كون استمرار الصراع في المنطقة لا يزيد إلاّ في تدهور الأوضاع في المنطقة انسانيا، أمنيا، اجتماعيا واقتصاديا، وبالتالي التأثير على مستويات التنمية في المنطقة، إذ أنّ البعد الاقتصادي بين الطرفين أدّى إلى تدهور أسعار النفط 2014 بسبب الخلاف بينهما داخل منظمة الأوبك (OPEC)،وكان موضوع الخلاف يدور حول مسألة تخفيض إنتاج النفط وهو ما انعكس سلبا وبطريقة مباشرة على اقتصاديات الدول النفطية منها الجزائر، لذا عملت هذه الأخيرة على تقليل حدّة الخلافات بين الطرفين.[1]في محاولة منها الحفاظ على اقتصادها.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري

الفرع الأول: الخلاف السعودي-القطري

عادت الخلافات من جديد بين قطر والمملكة العربية السعودية، حيث أعلنت السعودية قطع علاقاتها مع قطر ومنع مواطنيها من السفر إليها، وذلك لأسباب عديدة منها الخلاف بين مشروعين إسلاميين وسعي كل من قطر والسعودية لدعم مشروع منافس للمشروع الآخر، فقطر تدعم المشروع الإسلامي الذي تسعى إليه وتعمل من أجله جماعة الإخوان المسلمين وهي على قناعة أكبر بواقعية هذا المشروع وقدرته على التحقق في ضوء وصول حزب

[1] صادق حجال: مرجع سابق.

العدالة والتنمية في تركيا إلى سد الحكم ،وتنامي نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في أقطار عربية عديدة، وبالتالي باتت الدوحة على قناعتها بأن لديها نفوذا سياسيا على تزعم المشروع.

أما السعودية من جهتها لديها مشروعها الإسلامي الخاص وهذا المشروع كان أساس الكثير من الأحلاف والتكنات ذات الطابع الإسلامي منذ قيام الحلف الإسلامي في مواجهة عبد الناصر وحركة التحررالوطني العربي، وعلى هذا الأساس قررت السعودية أنها مؤهلة أكثر من قطر لتزعم المشاريع الإسلامية لأنها هي أكبر من قطر ولأنها تحتضن الكعبة المشرفة والمدينة المنورة.[1] وبالتالي أنها تحوز على مزايا لا تتوفر لقطر، أما السبب الثاني للخلاف هو تأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج، بالإضافة لعملها على زعزعة أمن هذه الدول وتحريض بعض المواطنين على حكوماتهم في البحرين.[2]

وقد وصلت حدة الخلاف بين الطرفين إلى درجة فرضت فيها المملكة السعودية إلى .إقامة حصار بري، بحري وجوي على قطر وإغلاق كل المنافذ التي تربطها بالعالم الخارجي في محاولة منها إلى إضعاف دورها في المنطقة، خاصة وأن السعودية تعتبر شريك الولايات

[1] الخلاف السعودي القطري لماذا؟ مركز دراسات كاتيخون 2017/06/02.

http:// www.karhehon.com / ar / article/ lkhilef- LSwdy – Lqtiry – Tmdh، تم تصفحه في 2019/03/22، 18:45.

[2] لهذه الأسباب قطعت العلاقات مع قطر.

http // www.alarabiya.net / ar / amp – and – world – gulf / 2017/06/05.، تم تصفحه في 2019/02/22، 10:45.

المتحدة التي تدعمها في سياستها تجاه مختلف القضايا الإقليمية، وذلك وفقا لما يخدم مصالحها القومية ومشروعها في الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري

خلال الأزمة الخليجية الراهنة والتسابق لقطع العلاقات مع دولة قطر لكسب ود السعودية باعتبارها قوة إقليمية لها مكانتها في العالم، أعلنت الجزائر موقفها التقليدي وهو الحياد وابتعادها عن المواقف التي لا تكون طرفا فاعلا في اعتمادها واقرارها خاصة أن القرار الخليجي الأخير ضد قطرهو في الأصل مؤامرة وإملاء أمريكي لدول الخليج، ترى الجزائر من خلال بيانها الذي تضمن تأكيدها على: " ضرورة إلتزام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية في جميع الظروف" مؤكدة إلى أن مجمل الدول دعت البلدان المعنية باتباع سياسة الحوار كسبيل وحيد لتسوية خلافاتهم التي يمكنها بطبيعة الحال أن تؤثر على العلاقات بين الدول[1]، وعلى دول المنطقة ككل، وذلك في إطار عرف بانتشار الأزمات وسرعة انتقالها بين الدول المتقاربة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة للطرفين.

خاصة أن المنطقة تعرف العديد من الأزمات الأمنية، وتصاعد الخلافات بين الأطراف والقوى الإقليمية سيزيد من التأثيرات السلبية على أوضاع الأمن في منطقة شرق الأوسط كما

[1] الجزائر تعلن موقفها حول أزمة قطر والسعودية والدول الخليجية،06 جوان 2017.
http: // www.katekhon.com / ar/ news / ljazr – tlh – mwqfh – hwl – zm – gtr – wlswdy – wldrl – lkhlyjy، تم تصفحه 2019/02/22، 10:45.

أضاف هذا البيان أن الجزائر تبقى واثقة بأن الصعوبات التي يوجهها كلا الطرفين ظرفية وأن الحكمة والتحفظ سيسودان في النهاية خاصة بعد التحديات الحقيقية التي تعترض سير الدول والشعوب العربية نحو تضامن فعال ووحدة حقيقية كثيرة على غرار الإرهاب، مشيرة بشكل غير مباشر إلى أن الطرف السعودي وحلفائه لم يحترموا مبدأ حسن الجوار.

وأكد هذا البيان من جهة أخرى على أن الجزائر تسعى دوما إلى الحلول الدبلوماسية والوقوف على مسافة واحدة في جميع الأطراف.[1]

إضافة إلى ذلك أن الجزائر لها مصالح مع كلا الطرفين وليس من مصلحتها إقامة عداوة مع أي طرف.

[1] المكان نفسه.

خلاصة

الجزائر من خلال مواقفها تحاول أن تلتزم بالحياد والدعوة إلى الجوار وتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول السياسية بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي بهذه المقاربة لا تخدم مصالحها الوطنية فقط وإنما تخدم مصالح كل دول شعوب المنطقة.

الفصل الثالث

تمهيد

عرفت الجزائر في الساحة السياسية بمواقفها الحيادية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال موقفها من ثورات الربيع العربي، رغم توحدها من امتداد هذه الثورات لاسيما بعد صعود التيار الإسلام السياسي في كل من تونس وليبيا ومصر، ولعل موقف الجزائر من إدارة الأزمة اليمنية وعدم إنضمامها لعاصفة الحزم خلق نوع من التباعد مع بعض الدول من بينها دول الخليج.

المبحث الأول:الأزمة اليمنية.

تعد الأزمة اليمنية أزمة معقدة ومتشابكة، حيث ساهمت في تطور هذه الأزمة عدة عوامل تفاعل فيها الداخل والخارج وشكلت إطار الأزمة الحالية.

المطلب الأول: بدايتها وتطورها

شهدت بدايات سنة 2011 وبالتحديد في شهر فبراير إحتجاجات شعبية مطالبة بإسقاط الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فيما عرف بثورة الشباب اليمنية منددة بالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي تعيشها، وذلك في أعقاب موجة من الإحتجاجات المعروفة بإسم ثورات الربيع العربي، التي لم تستغرق وقتا طويلا لتصل اليمن بعد الثورة التونسية ،حيث حملت هذه الإحتجاجات مخاطر الدخول في حرب أهلية ودامية بسبب إتجاه الدولة إلى قمع هذه الإحتجاجات وعدم التجاوب مع المطالب الشعبية واستخدام العنف المفرط لدى المتظاهرين والمعتصمين، وذلك في الوقت الذي كانت البلاد تواجه تحديات من تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي في الجنوب والحوثيين المتمردين في الشمال.[1]

وفي 23 نوفمبر سنة 2011 تمكنت المبادرة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من إحتواء هذا الخطر مؤقتا بعد توقيع الأطراف كافة عليها في العاصمة السعودية - الرياض - حيث نظمت المبادرة بنودا وإجراءات لتسوية سياسية تهدف إلى الإنتقال من نظام سياسي قائم على الفردية والإستبداد والفساد والتحالفات المصلحية، إلى نظام سياسي ذي تمثيل واسع بشرعية تقوم على الإختيار الحر ضمن قواعد متفق عليها من قبل القوى السياسية

[1]محمد فوزي حسن، "تطورات الأزمة اليمنية"، آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص ص 130-131.

وتضمنها مؤسسات منتخبة قوية بإسناد أممي وعربي وخليجي،[1] ونقل السلطات الرئاسية إلى عبد منصور ربه هادي ليقود البلاد في مرحلة إنتقالية مدتها سنتين منهيا حكم صالح رسميا والذي استمر 33 عاما.

وفي 18 مارس 2013، إنعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي نصت عليه المبادرة الخليجية لنقل السلطة وفتح دستور جديد للبلاد في العاصمة اليمنية صنعاء برئاسة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ورعاية الأمم المتحدة لمناقشة عدد من القضايا الكبرى أبرزها: القضية الجنوبية وقضية صعدة وقضايا النازحين، واستيراد الأموال، والأراضي المنهوبة، أسس بناء الجيش والأمن وبناء هوية وشكل الدولة ونظام الحكم ونظام الإنتخابات، والنظام الإداري والسلطة التشريعية والقضائية وتشكيل لجنة صياغة الدستور والمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية واختتمت في 25 يناير 2014 بالتوقيع على وثيقة الحوار الوطني الشامل.[2]

وفي 21 سبتمبر 2014 سيطر الحوثيين على صنعاء ولم يفلح إتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الفرقاء اليمنيين في التهدئة، وقدم عبد ربه منصور هادي ورئيس وزراء إستقالتهما لمجلس النواب في 19 جانفي 2015، فيما لم تحظى سلطة الحوثيين بإعتراف دولي ولم تنجح المفاوضات برعاية الأمم المتحدة لإنهاء أزمة فراغ الرئاسة والحكومة، وفي 26 مارس 2015 شن التحالف العربي بقيادة السعودية عملية عسكرية أطلق عليها بعاصفة الحزم، دعما للشرعية في اليمن ضد القلاب الحوثيين وحلافائهم.[3]

[1] الأزمة اليمنية إلى أين؟، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد السابع، فبراير 2015، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص06.

[3] محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص131.

المطلب الثاني: أسباب الازمة اليمنية

لعل من اسباب الازمة اليمنية مايلي

1- الأسباب الداخلية

أ- الأسباب السياسية

- الفشل في مواجهة التحديات الامنية.
- إنتشار الفساد السياسي.
- غياب المشاركة السياسية الفعالة.

ب- الأسباب الإقتصادية

- ضعف الأداء الإقتصادي وإنتشار الفساد الإداري
- تضخم عدد السكان.
- قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل وإنخفاظ مستوى التنمية.
- التوزيع غير العادل في الثروة.

ج- أسباب إجتماعية

- قلة الموارد وفرص العمل هو ما جعلى الدولة تعاني من مشاكل إجتماعية، تعوق عملية التنمية.
- إرتفاع معدلات البطالة والفقر.
- التهميش السياسي والإجتماعي.[1]

[1] تمار كاظم الأسدي – محمد غسان شبوط، عاصفة التغير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، لمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، المانيا، ط1 2018، ص ص 60 - 61.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى تمثلت في:

- صراعات عرقية ومذهبية منذ القدم:

تعتبر اليمن بؤرة خصبة جدا للصراعات الداخلية منذ القدم مثل حرب شمال اليمن وجنوبها سنة 1979، قبل توحيدها في1990/05/22، هذا الصراع توسع من خلال عقد صفقات أسلحة سوفياتية التي هي عبارة عن صواريخ باليستية، والذي يعتقد أن بقايا تلك الترسانة الصاروخية استقرت في حوزة الحوثيين مرورا بالإستلاء على صنعاء كما يعتقد أنها ساهمت بشكل كبير في تفاقم توسع الحرب الأهلية أو حرب الإنفصال سنة 1994.[1]

2- الأسباب الخارجية

تقع اليمن بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة ونفوذ ممتد، فمن ناحية نجد المملكة العربية السعودية والتي تتزعم العالم الإسلامي السني بحكم خصائصها الدينية، حيث تشترك مع اليمن في حدود جغرافية مع اليمن بخط حدودي طوله 2000 كم²، وعلى الجهة الأخرى إيران متزعمة المذهب الشيعي اذ لا تشترك مع اليمن في حدود جغرافية، الآن لها نفوذ واضح في منطقة الخليج، وبالتالي يعد ذلك سببا لطائفية الصراع اليمني لذا فإن طرفي الصراع في اليمن الحوثين وعبد منصور ربه هادي، بالرغم من أن الصراع قد دار بينهم في الأساس على مكاسب سياسية إلا أنه وبطبيعة البنيان السكاني حيث تتكون اليمن من 30% من الشيعة الزيدية يقابلهم 70% سنية ومحاولة إجتذاب كل طرف منهم أنصارا له على اختلاف طائفي ساهم في ترسيخ الطائفية على الصراع في اليمن.[2]

---

[1] إبراهيم أمين مؤمن، أسباب الأزمة اليمنية ومقترحات لحلها http://www.alewaanewspaper.com/09/10/2018 م تصفحة 2019/05/24، 16:30

[2] تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ2011 http://www.politicsdz.com/community/threads/tadayiat-al-lm-almin-yl-mgls-eltaun-alklige-mndh-2011/ 11002-

- التنافس الأمريكي والأوربي على النفوذ والثروة في المنطقة ومحاولة كل طرف السيطرة على اهم الممرات العالمية .
- تدخل تحالف عربي لضرب الحوثيين مما تسبب في توسع دائرة الحرب وكارثة إنسانية وخطيرة.[1]

المطلب الثالث: أطراف الأزمة اليمنية

أولا: الأطراف المباشرة في الأزمة اليمنية:

1- جماعة الحوثيين: هي حركة سياسية دينية تتخذ من صعدة في اليمن مركزا رئيسيا لها، عرفت بإسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها حسين الحوثي الذي قتل على يد القوات اليمنية عام 2004، إذ يعد الأب الروحي للجماعة.

تأسست هده الحركة عام 1992 نتيجة مايشعرون به من تهميش وتمييز ضدهم اذ ينتمي اعضاء الحركة الى الامام زيد بن علي.

يؤكدون أن لهم مطالب اجتماعية وأخرى سياسية لخصوها في تطبيق خلاصات حوار المؤتمر الوطني، حيث ظهرت هذه الحركة كرقم أساسي في المعادلة الأساسية اليمنية وتوسع نفوذها مدعومة من إيران ومن الرئيس السابق على عبد الله صالح.[2]

[1] إبراهيم أمين مؤمن، مرجع سابق

[2] من هم الحوثيين؟
http://www.mc-doualiya.com , 14/12/2017 تم تصفحه 2019/05/20 الساعة 18:00.

بدأ الحوثيون في عام 2014 حملتهم التوسعية وضعوا يدهم خلالها على معظم معاقل النفوذ للقوى التقليدية في شمال اليمن، لاسيما آل الأحمر وزعماء قبائل حافذ النافذة، وسيطروا على صنعاء في 21 سيبتمبر 2014 مستفيدين من عدم مقاومة الجيش الموالي بنسبة كبيرة للرئيس السابق علي عبد الله صالح.

كما سيطروا على دار الرئاسة في يناير وحلوا البرلمان ومؤسسات الدولة في فبراير وفرضو الإقامة الجبرية على الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي تمكن من الفرار إلى مدينة عدن الجنوبية وأعلنها عاصمة مؤقتة.

إذ كان يعتقد في السابق أن حملتهم العسكرية في الشمال تهدف إلى ضمان أكبر قدر من الأراضي لهم في اليمن - الإتحادي الذي يفترض أن ينشأ بموجب قرارات الحوار الوطني - ، إلى أن تمددهم إلى سائر أنحاء البلاد عزز المخاوف من سعيهم للسيطرة على سائر اليمن بما يصب خصوصا في مصلحة حليفهم الرئيس االسابق علي عبد الله صالح.[1]

2- السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي: السعودية تولي اهتماما كبيرا لمجريات الأوضاع في اليمن كدولة جوار لإعتبارات سياسية وأمنية كما احتفظت المملكة باستمرار بعلاقات قوية وتأثير واضح في التوجهات السياسية اليمنية،[2] وقدمت الدعم لنظام الرئيس عبد منصور ربه هادي كمعطى سياسي، حيث أن الرئيس عبد منصور ربه هادي وصل إلى الرئاسة بناءا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، إذ يرجع الإهتمام السعودي باليمن إلى الأسباب التالية.[3]

[1] اليمن، من هم الحوثيون وما علاقتهم بإيران؟ http://www.alarabia.net/ar/amp/arab-word-yemen/2015/03/27 تم تصفحه 2019/05/20 الساعة 18:10

[2] الأزمة اليمنية إلى أين؟، مرجع سابق، ص11.

[3] مصطفى زهير مصطفى الزايبية، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن،2011-2015 ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة،2017،ص54

- تمثل اليمن العمق الإستراتيجي والبشري للملكة العربية السعودية.
- تحد المملكة العربية السعودية اليمن بحدود برية طويلة.
- يشرف على اليمن مضيق باب المندب، والذي يعتبر من الخطوط الملاحية المهمة في العالم.
- المقاربة الأمنية التي ينطلق من خلالها صناع القرار السعوديين بإعتبار اليمن يندرج في إطار الأمن القومي السعودي.
- ظهور جماعة الحوثيين كحزب سياسي يمتلك أكبر مليشيا مسلحة في المنطقة وتخالفه مع المنافس الإقليمي السعودي إيران.
- موجة الربيع العربي التي مرت باليمن زادت من الإهتمام السعودي خوفا من إنتقال الموجة وتعمل بتبعات الحرب الدائرة في اليمن.
- وعلى هذا الأساس قامت السعودية بشن التحالف العسكري في إطار منظومة إقليمية ساعية للأمن والسلم وسط وضع إقليمي مضطرب حملة عسكرية أطلق عليها إسم عاصفة الحزم 26 مارس 2015 دعما للشرعية في اليمن ضد انقلاب الحوثيين وحلفاءهم على الرئيس علي عبد الله صالح، محاولة في ذلك إعادة الأمن للبلاد وتقديم العمليات إغاثية وتدمير ترسانة السلام التي سيطر عليها المتمردون الحوثيون.[1]

2-1- الإمارات: إنخرطت كل الجهود السعودية الخاصة بحل الأزمة اليمنية سواء كانت جهودا عسكرية أم سياسية، فقد دعمت الإمارات المبادرة الخليجية ومساعي الأمم المتحدة وشاركت في العمليات الجوية والبرية وفي عملية تحرير وتأمين عدن فيما بعد وذلك للحفاظ على أمنها القومي وأمن الخليج العربي.[2]

[1] محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص 132.

[2] مصطفى زهير مصطفى الزرايبية، مرجع سابق، ص56.

2-2- مصر: في 26 مارس أعلنت مصر أنها ستنضم إلى الحملة العسكري التي تقودها السعودية ضد استلاء الحوثيين على اليمن المدعوم من إيران، بينما لا يزال يتعين تحديد مدى مشاركة مصر، يعكس قرار القاهرة إعتبارين معالجة التهديد النظري الذي يشكله الحوثيين على الأمن البحري في البحر الأحمر ومساعدة حلفائها في الخليج الفارسي على مقاومة طموحات الهيمنة الإيرانية، حيث لم تكن مصر حريصة على الدخول في النزاع لأن تدخلها العسكري كسابق في اليمن كان مكلفا للغاية.

ثانيا: الأطراف غير المباشرة:

1- إيران: حاولت بقدر الإمكان استغلال بقاء اليمن خارج منظومة دول مجلس التعاون والطروف اليمنية المشحونة بالصراعات العقيمة لتوعسيع نفوذها وخلق مجال سياسي جديد من النفوذ في المنطقة إلى جانب نفوذها في العراق وسوريا وجنوب لبنان، فقدمت ايران الدعم السياسي والدبلوماسي إلى حد ما العسكري لجماعة أنصار الله كأقلية مذهبية، وذلك من خلال الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.[1]

2- تركيا: تجنبت تركيا التدخل المباشر في الثورة اليمنية واكتفت بالمناشدة لتحسن مستقبل اليمن من خلال التحول الديموقراطي ولكن بعد تدهور الأوضاع في اليمن أعلنت تركيا عن تأييدها للعملية العسكرية، وأن السعودية أبلغت تركيا مسبقا عن العملية العسكرية، ويمكنها أن تقديم الدعم السياسي واللوجيستي وتبرر هذا الدعم أن الحوثيين قد حرقوا كافة الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في اليمن وسيطرتها على صنعاء.[2]

[1] تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها، موقع التغير اليمني www.al-tayheer.com/art 33242. html ، تم تصفحه 2019/05/01، 12:00.

[2] أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011 – 2016م، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفحه 2019/05/10، 18:00. https://www.olemocraticac.ole.fr:3985

المبحث الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة اليمنية

تحظى القضية اليمنية باهتمام واسع من قبل صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها لتسوية الأزمة فيها.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية اليمنية

أولا قبل عام 2011:

تعتبر العلاقات اليمنية الجزائرية علاقات تاريخية وقديمة خصوصا في المجالات العلمية والثقافية، فالجزائر كانت تقدم الدعم غير المحدود لليمن في المجال العلمي والثقافي منذ فجر الثورة وبالذات في المحافظات الجنوبية والشرقية، حيث أنشئت الجزائر المعاهد المهنية والتقنية في محافظة عدن ولحج وأبين مثل " معهد هواري بومدين للتعليم المهني في محافظة لحج ومعهد الأوراس في محافظة أبين وكذا معهدين في محافظة عدن " كما قامت بإعداد وتأهيل المدرسين والمهندسين والإداريين والتي من خلالها تخرجت عشرات الدفع من الأيادي المدربة في مختلف المجالات والمهن وأصبحت تغطي مساحة واسعة من سوق العمل اليمنية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، كما ساهمت في تقديم الدعم من خلال تجهيز المعاهد بالمعدات والتجهيزات.[1]

أما في إطار تعزيز العلاقات الثنائية فقد أشرف البلدين على تبادل الزيارات واللقاءات أهمها اللقاء الإفتتاحي للدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية اليمنية والتي تم التطرق فيها إلى مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين حيث صرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي رشيد حراوبية في كلمة ألقاها خلال افتتاح الدورة قائلا: " إن رغبة الجزائر قوية في ترقية وتطوير العلاقات الثنائية إلى مستويات أفضل تنفيذ التعليمات رئيس الجمهورية عبدالعزيزبوتفليقة "،

[1] زعيتري يوسف، "السياسة الخارجية تجاه الدول العربية 2011-2016"، مذكرة ماستر جامعة الجلفة، قيم العلوم السياسية 2016-2017، ص 83.

كما أكد حراوبية على ضرورة أن يشمل هذا التعامل إضافة إلى ميدان التكوين والمجالات الإقتصادية والتجارية والإستثما لاسيما من خلال تكيف الإتصالات بين المعاملين الإقتصاديين وتنظيم تظاهرات إقتصادية، وفي هذا الشأن أشار الوزير إلى معرض المنتوجات الجزائرية المرتقب إقامته في نهاية عام 2010 بصنعاء بالموازات مع تنظيم لقاءات بين رجال الأعمال لإستكشاف فرص الإستثمار المتاحة في البلدين.[1]

أجرى حراوبية أيضا محادثات مع نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي " عبدالكريم إسماعيل الأرحبي " تناولت مسيرة التعاون الثاني بين البلدين كما ركزت على سبل ترقية هذا التعاون وتطويره بما يواكب التطور المسجل في اقتصاديات البلدين الشقيقين وما يمكن من الإستفادة المثلى من الإمكانيات المتوفرة لديها وقد ثمن الوزير اليمني خلال هذه المحادثات موقف الجزائر الداعم لوحدة اليمن واستقرارها، كما ثمّن دورها المتميز على المستويات الإفريقية والعربية.[2]

ثانيا: العلاقات الجزائرية-اليمنية بعد سنة 2011

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الخارجية اليمني عبد المالك المخالفي أن الجزائر واليمن متفقتان على ضرورة إصلاح الوضع العربي بما في ذلك هيئة الجامعة العربية، منوها بالدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في هذه المسألة كما قال المسؤول اليمني في تصريح للصحافة عقب استقباله من طرف وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل: " أعتقد أننا

[1] وكالة الأنباء الجزائرية " الدورة العاشرة للجنة المشتركة الجزائرية اليمنية" نشر يوم 2010/07/20.

[2] المكان نفسه.

مثقفون في وجهات النظر حول أهمية إصلاح الوضع العربي بما في ذلك إصلاح الجامعة العربية ونحن نعول على دور الجزائر في كثير من القضايا العربية، وبعد أن وصف العلاقات الثنائية بالتاريخية والمهمة " أوضح السيد مخلافي في أن اليمن حريصة على تبادل الرأي مع الجزائرالتشاور معها حول مختلف القضايا وذكر أنه تباحث مع الوزير مساهل الوضع العربي المقلق كما تم استعراض الأوضاع في اليمن والتطرق إلى اتجاهات الحكومة اليمنية والرغبة في تحقيق السلام على أساس المرجعيات الثلاثة المحددة في المبادرة الخليجية والهيئة التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي رقم 22-16، كما عبر المسؤول اليمني في هذا السياق إمتنانه لما تقدمه الجزائر من دعم ومساعدة الطلبة اليمنيين بالجزائر والتسهيلات التي تمنحها لهم، من جانب آخر أكد مساهل أنه تم التطرق من خلال المحادثات إلى سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وكذا الأوضاع السائدة على الساحة العربية سواء تعلق الأمر بفلسطين، منطقة الخليج أو بالمغرب العربي.

أما بالنسبة لإستعراض الوضع في ليبيا ومنطقة الساحل تم التطرق إلى التجارب المتعلقة بكيفية الخروج من الأزمات عن طريق الحوار والمصالحة الوطنية وكانت فرصة لعرض سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي تبنتها الجزائر مشيرا في هذا الشأن إلى أن الجزائر التي تؤيد الحل السلمي كما هو في ليبيا وتتابع بإهتمام بالغ الأوضاع في اليمن معتبرا أن عودة الإستقرار في اليمن وسوريا وليبيا والمناطق الأخرى يخدم المصلحة العربية، وبخصوص المنظومة العربية تم استعراض الأفكار التي ستقترحها الجزائر في هذا الشأن، مؤكدا على أهمية الجزائر واليمن في هذا المجال.[1]

[1] المكان نفسه.

المطلب الثاني: تطور الموقف الجزائري من الأزمة اليمنية.

بخصوص الأزمة في اليمن فقد أكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة أن الجزائر تتابع بإنشغال شديد وقلق عميق التطورات والمستجدات الخطيرة في اليمن وتدعوا الفرقاء في هذا البلد إلى التحلى بالحكمة وتغليب لغة العقل والحوار، وفق المرجعيات والجهود الأممية والتي ستبقى الحل الوحيد لإيجاد حل سياسي توافقي يمكن من تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع مكونات الشعب اليمني الواحد ويحفظ وحدته وسيادته وسلامة أراضيه ويعزز من تماسك نسيجه المجتمعي، كما ناشدت الجزائر كافة الأطراف الفاعلة في الأوضاع الحالية أن تحتكم إلى إرادة الشعب اليمني مع إحترام الشرعية المؤسساتية اليمنية والشرعية الدولية،[1] كما أكد أيضا وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة أن الجزائر تعرب عن تضامنها الكامل مع الشعب اليمني الشقيق في هذه المرحلة العصبية وتعتبر أن التصعيد في المواقف المتشددة والمواجهات لا يساهم في حل الأزمة بل يؤدي إلى تفاقمها وزيادة معاناة الشعب اليمني الشقيق، كما وجدت أيضا الجزائر تأكيدها بأن العودة إلى الإستقرار والأمن في ربوع اليمن لن يأتي إلا خلال الإلتزام بتنفيذ المرجعيات الأساسية للعملية السياسية والتمسك بمحزحات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة والمبادرة الخليجية، بالإضافة إلى ذلك جددت الجزائر في نفس الوقت التزامها وتمسكها بمتطلبات الأمن القومي العربي بكافة مكوناته بدءا من الجوانب الأساسية التي تخضع بالضرورة لسيادة كل دولة عربية.[2]

وفي نفس السياق دعى الوزير مساهل إلى دعم الجزائر للحواريين الفرقاء اليمنيين برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي يحفظ وحدة اليمن وسيادته واستقراره ونسيجه المجتمعي، مسجلا ارتياحه للنتائج المشجعة التي تمخص عنها اجتماع ستوكهولم

[1] الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن، صحيفة جزايرس. تم تصفحه 2019/05/03، 21:00.
15/03/28،/ 234678 elbilad /www.djazaires.com

[2] المرجع نفسه.

الأخيربين الفرقاء اليمنيين داعيا إياهم إلى تغلب لغة الحوار ووضع المصلحة العليا فوق كل إعتبار لإحلال الأمن والإستقرار في رجوع هذا البلد الشقيق.[1]

المبحث الثالث: الموقف الجزائري من الحرب على الإرهاب.

تمتلك الجزائر جيشا قويا يعد من أهم الجيوش العربية لكن لم نشارك في العملية العسكرية التي تقودها بعض البلدان العربية في اليمن، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الموقف الجزائري من التحالف الإسلامي ضد الإرهاب

على الرغم من محورية السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنها رفضت المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي الذي تم تأسيسه في الرياض في ديسمبر 2015 بمبادرة السعودية، والذي يهدف إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مذهبه وتسميته، كما يضم هذا التحالف 41 دولة اسلامية.[2]

وبالتالي فإن رفض الجزائر للتحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب كان من خلال مقاربتين قانونية وسياسية: فالقانونية تتمثل في أن الدستور الجزائري لا يسمح بمشاركة الجزائر في مهمات خارج حدوده أما السياسة تتمثل في كون أن هذا التحالف الذي تقوده السعودية يأتي في ظل بيئة إقليمية تمتاز بالغموض في ظل اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،دعوة الجزائر الى تغليب الحلول السلمية للازمات التي يعرفها العالم العربي مرجع سابق

[2] لماذا لا تشارك الجزائر في التحالف الإسلامي ضد الإرهاب؟ تم تصفحه 2019/05/03، 22:00.

http: // www.france24.com ,27/11/2017.

المحورين السعودي والإيراني،[1] في إطار صراع المصالح بينهماوالإختلاف المذهبي (السعودي الوهابي – الإيراني الشيعي) إذ قد يتم هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب كما حدث مع قرار تصنيف حزب الله بمنظمة إرهابية من قبل جامعة الدول العربية في مارس 2016 وهذا القرار تم رفضه من قبل الجزائر حيث أكد رمطان لعمامرة أن حزب الله حركة سياسية وعسكرية تعد عنصرا فعالا على الساحة السياسية الداخلية لبلد شقيق وهو لبنان وهو وضع نتج عن ترتبات قامت بها الأمة العربية فطالبت من خلال اتفاق الطائف الذي ساهمت الجزائر في بلورته وتنفيذه إلى جانب السعودية والمغرب كما أضاف أيضا يجب علينا أن نحترم الوضع في هذا البلد الشقيق ونحترم دستوره والترتبات التي يبنى عليها التعايش السلمي فيه أساسا وفيما يخصنا أعتقد مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول كفيل بوضع الرؤية السديدة أمام الجميع.[2]"

وفي نفس السياق رصد خبراء جزائريون في أحاديث الأناضول ثلاث أسباب تمنع بلدهم من الإنحراف في هذا التحالف هذه الأسباب هي: رفض الجزائر فكرة الأحلاف العسكرية واختلاف تعريفات الإرهاب، والعقيدة القتالية للجيش الجزائري التي تمنعه من إرسال جنوده إلى خارج الحدود.[3]

1- رفض الأحلاف العسكرية:

يرى الكاتب والمحلل الصحفي السياسي كريم سعد الله أن رفض الجزائر الإلتحاق بالمبادرة العسكرية والدفاعية الجديدة (التحالف الإسلامي)، ينطلق من أن الجزائر تعتبر هذا التحالف حلفا عسكريا وأهدافه بعيدة عن مجرد التعامل مع التهديد الإرهابي.

---

[1] صادق حجال، مرجع سابق.

[2] جريدة الخبر الجزائر: "مواجهة ساخنة بين الجزائر والجامعة العربية"، يوم 2016/03/05.

[3] أحمد عزيز، "الجزائر خارج التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب رغم أنها من أولى الدول التي عانت منه"، صحيفة رأي اليوم، 2018/01/08. تم تصفحه 2019/05/05، 11:00.
www.raialoum.com

حيث صرح في تحليل منه للأوضاع الأمنية الجارية قائلا: " يجب أن نتذكر موقف الجزائر في صيف 2015 عندما رفضت الإلتحاق بالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية رغم انها تدرك خطورة التنظيم على الأمن العالمي وعلى أمنها الداخلي."

و أوضح تماما أنه رغم رفضها الإلتحاق بهذا الإئتلاف الدولي تعاونت الجزائر مع دول عديدة في التصدي لداعش لكن دون ان ترسل قوات إلى خارج الحدود. وبالتالي فهو يرى أن المسألة تتعلق برفض الجزائر للتحالفات العسكرية وليس رفضها للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

2- خلاف حول تعريف الإرهاب:

قال الخبير الأمني والسياسي الجزائري الدكتور محمد الصغير: أن الجزائر ترحب بأي جهد دولي للتصدي للإرهاب ومحاربته ويجب أن نتذكر أنها كانت أولى الدول التي تعرضت لتهديد واسع النطاق وشامل من جماعات إرهابية إذ أن مفهوم الإرهاب في التحالف الإسلامي يختلف كلية عن مفهوم الإرهاب بالنسبة للجزائر.[2]

العقيدة العسكرية:

تعرف العقيدة العسكرية بأنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأفكار التي تعتمدها دولة ما لترسيخ استراتيجية عسكرية خاصة بها، فهذه الإستراتيجية تشكل أساسا مهما لتحقيق إستراتيجيتها العليا أو القومية، وبذلك فإن العقيدة الأمنية الجزائرية ستمد مبادئها من دساتير الدولة المتعلقة بمبادئ السياسة الخارجية.[3]

---

[1] المكان نفسه.

[2] المكان نفسه.

[3] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص ص 201-202.

وبالتالي على الرغم من دعوات العديد من الدول العربية لضرورة تدخل الجزائر سواء في إطار مكافحة الإرهاب الدولي – الذي تعتبر أول المتضررين منه – أو في إطار التحالف العربي ضد الإرهاب أو التحالف الإسلامي فقد بقي موقف الجزائر ثابتا في خصوص قضية تدخل الجيش الجزائري خارج حدودها حيث رفضت خلال إجتماع وزارة خارجية العرب في 2015/03/29 بشرم الشيخ بمصر حول موضوع تأسيس قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب الإنخراط في تلك القوة مكتفية بالمساهمة في هذه القوة بالدعم لوجستيي، بالإضافة إلى ذلك فهي ترى أن تدخل الجيش الجزائري واستنزاف قدراته أنه سيفتح المجال للتنظيمات

الإرهابية والمنظمات الإجرامية بتطوير نشاطاتها كماو نوعا وقد تمتد إلى داخل الأراضي الجزائرية مهددة بذلك الأمن القومي الجزائري.[1]

المطلب الثاني: موقف الجزائر من عاصفة الحزم

رفضت الجزائر المشاركة في عاصفة الحزم انطلاقا من أن الجزائر تحكمها مبادئ وأسس قانونية تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدولة، ولكن أيضا من اعتبار جماعة الحوثيين هم جزء أساسي من العملية السياسية، وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية،[2] وذلك من خلال تصريح رمطان لعمامرة حيث قال: "الجزائر ترفض هذه العملية ولن تشارك فيها." [3] كما أكد أيضا في تصريحات صحفية على هامش إجتماع

---

[1] المرجع نفسه، ص203.

[2] المرجع نفسه، ص204.

[3] الجزائر وعاصفة الحزم، رفض رسمي وانقسام حزبي، 2018/03/28

www.aljazera.net/news تم الدخول إلى الموقع، 2019/04/08، 19:00

وزاري يمهد للقمة العربية بشرم الشيخ أن بلاده تعتبر الحوثيين طرفا أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية، ودعا إلى التركيز على إجراء الحوار السياسي، وقد لاقت المقاربة الجزائرية ترحيبا من طرف الطبقة السياسية الموالية للسلطة وحتى من أحزاب محسوبة على المعارضة، كما ثمن رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية جمال بن عبد السلام موقف بلاده الرافض للمشاركة في العملية العسكرية التي وصفها بـ: " التطور الخطير جدا."

كما رأى أيضا في حديثه للجزيرة نت أن التدخل الأجنبي في اليمن سيفتح أبواب النار على كل المنطقة لأنه لا يمكن التدخل لتغليب طرف على آخر، إذ لكل طرف سياسي حلفاء يدعمونه، وتوقع أن يدفع هذا التدخل إلى تحرك أطراف إقليمية ويتحول الصراع من الساحة اليمنية إلى حرب تهدد المنطقة.

ويعتقد أن الحل يكمن بجمع كل من أطراف المشهد السياسي اليمني على طاولة واحدة دون إقصاء لإطلاق حوار وطني يضع حدا للعنف في البلاد.[1]

[1] المكان نفسه.

خلاصة

تحاول الجزائر من خلال مواقفها تجاه الأزمة اليمنية دعوة الفرقاء اليمنيين نبذ أسلوب العنف المسلح والتصعيد والتشدد في المواقف والعودة إلى طاولة الحوار وفق المرجعيات الأساسية للعملية السياسية، كما أنها ترفض المشاركة في العمليات العسكرية في اليمن وذلك لتمسكها بمبدأ عدم تدخل الجيش خارج الحدود.

الخاتمة

الخـاتـمـة

لطالما كانت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الخارجي سواء الإقليمي أو المحيط الدولي منذ استقلالها وتأسيس الدولة الجزائرية يشكل أهم القرارات والمواقف المهمة التي أولت لها الجزائر أولوية بالغة في إدراكات صانعي القرار الجزائري، ومع تأسيس الجمهورية الجزائرية منذ الإستقلال سنة 1962 وبدايات تأسيس الجمهورية الدديبلوماسية الجزائرية فقد قررت الجزائر أن تضع مبادئ جامعة منبثقة من بيان أول نوفمبر 1954، الداعي إلى تفجير الثورة الجزائرية، إذ سارت على هذه المبادئ وهذا النهج رغم ما طرأ عليها من تغير في تركيبة هرم الدولة الجزائرية، وما طرأ كذلك من تغيرات في النظام الدولي والإقليمي ودول الجواروكثيرا ما كانت تغير من هذا المسار الديبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية وعقبات خارجة عن ارادتة ومتعلقة بالوضع الدولي المحلي والاقليمي فتؤدي به الى التراجع احيانا.

ورغم ذلك فان مسار السياسة الخارجية الجزائرية تحسب له العديد من الاعمال والسلوكات والمواقف الخارجية المشرفة للجزائر ودبلوماسيتها اذ يعود الفضل في نجاح هذه الدبلوماسية في العديد من القضايا المتعلقة بالخلافات والنزاعات الدولية و الاقليمية الى المؤسسات التي لها دخل ودور في صنع السياسة الخارجية تجاه هذه القضايا، من بين هذه المؤسسات نجد شخصية رئيس الجمهورية الذي تكون له دائما الكلمة الأخيرة في توجيهات السياسة الخارجية، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى كمؤسسة الجيش عندما يتعلق الأمر بموقف الجزائر تجاه مشكلة تشكل خطرا أمنيا.

كما أن هناك مؤسسات أخرى بدرجة أقل من حيث الدور تساهم كذلك في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

الخـاتـمـة

إن كل سياسة خارجية لأي دولة لا بد لها من توفر مجموعة من المحددات حتى تتمكن من آداء دورها وممارسة عملها، والسياسة الخارجية الجزائرية كغيرها لها محددات ومقومات معينة تساعدها على بلورة سلوكها الخارجي ورسم مواقفها بناءا على هذه المحددات، كالمحددات الجغرافية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية التي لا يمكن فهم توجه السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الخارجي إلا من خلالها.

إن مواقف الجزائر الخارجية تجاه القضايا الدولية والإقليمية غالبا ما تحكمها مبادئها التي تأسست عليها الأبعاد المختلفة والأهداف التي تريد الوصول إليها فالامتداد الطبيعي لشمال افريقيا او الشرق الاوسط مثلا وكذلك البعد العربي والاسلامي يفرض على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية أن تسلك سلوكات معينة تجاه قضايا هذه المناطق وغيرها، إما دفاعا عن أمنها وسلامتها وسيادتها أو مساندة لشعوب هذه الدول في قضاياها المختلفة مع الحرص التام على مبدأ الحياد في بعض القضايا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تحاول الجزائر خلال المواقف التي تتبعها تجاه الأحداث والأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، التقليل من المخاطر الخارجية التي تهدد مصالحها وأمن مواطنيها وسلامتهم، وهذا ما جعلها تلتزم بأقصى حدود الحياد وعدم الميل لتأييد أي أطراف الخصومة وذلك لتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي اعتمدته في تعاملها مع القضايا الدولية.

كما تشكل أزمة اليمن إحدى أهم القضايا التي تهتم بها السياسة الخارجية الجزائرية وذلك من خلال عدم التدخل في شؤونها ودعوتها إلى الحوار السلمي، إذ تلعب دور الوسيط بين دول الخليج وغيرها لإيجاد حل للحرب في اليمن وكذا الأزمة السورية من خلال تبادل

الزيارات مع القوى الإقليمية مثل قطر والسعودية والإمارات وإيران للوصول إلى تسوية للنزاع اليمني.

تمنع الجزائر جيشها من التدخل خارج حدودها دستوريا سواء في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو في إطار التحالف العربي ضد الإرهاب او التحالف الاسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1- النصوص القانونية

-الوثائق الرسمية والحكومية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

4- التعديل الدستوري 2016، (قانون رقم 16_01) مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7 مارس 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14.

5- مرسوم رئاسي رقم 02_407 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق لـ 26 نوفمبر 2002، يتضمّن تحديد صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 1 ديسمبر 2002.

2- المراجع

أ-المراجع باللغة العربية:

1- أبو هيف علي صادق: القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف.

2-الأسدي تمار كاظم – محمد غسان الشبوط، عاصفة التغير، الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، برلين المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1 2018.

3- بدوي محمد طه وآخرون: العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الثانية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، مكتبة الإسكندرية، 2004.

4- بدوي محمد طه: مدخل على علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.

5- بريزات رايق سليم: مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية – الأهداف والأدوات والمعوقات، الطبعة الأولى، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.

6- بلعزيز عبد الاله: السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة (كتاب الجيش والسياسة في الوطن العربي)، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

7- بوعشة محمد: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الكبرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريتيرية، بيروت، دار الجبل للطباعة والنشر والتوزيع.

8- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2006.

9- جميل مطر، على الدين هلال: النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الخامسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

10- جنسن لويد، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم: تفسير السياسة الخارجية، الرياض، مطابع الملك سعود، 1989.

11- حسين عدنان السيد: نظرية العلاقات الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية.

12- حسين غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، دمشق، منشورات الكتّب العرب، 2005.

13- حماد مجدي: العسكريون العرب وقضية الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

14- الشكري علي يوسف: الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

15-إسلام عيادي: الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، (في كتاب الشرق الأوسط في ظلّ أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة

تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب)، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

16- عامر مصباح: الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

17- العلي علي زياد: مستقبل دوائر التوازن والصراع الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.

18- فرج عصام الدين: السياسة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2010.

19- قوارية أحمد، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة – رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

20- قوي بوحنية: الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، الطبعة الأولى، عمان، دار الجامد، 2018.

21- ليلى مداني: الأهمية الجيو -استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، (في كتاب -الثقل الاسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الاسيوية)، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

22- مارسيل ميرل: السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، بيروت.

23- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998.

24- المخادمي عبد القادر رزيق: مشروع الشرق الأوسط الكبير –الحقائق والأهداف والتداعيات، الطبعة الأولى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الدار العربية للعلوم، 2005.

25- مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية – دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع.

26-مقلد إسماعيل صبري: السياسة الخارجية -الأصول النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، شركة المساهمة المصرية، 1991.

27- ممدوح محمود، مصطفى منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، الموسوعة السياسية العالمية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.

28- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية والإستراتيجية – إدارة الأزمات، عمان دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط 05، 2005.

29- النعيمي أحمد نوري: السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران، 2009.

30- النعيمي أحمد نوري: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، عمان، دار زهران، 2001.

31- ولد الصديق ميلود: مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

-الرسائل والأطروحات:

1.أبو مصطفى سهام فتحي سليمان: "الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011 –2013"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

2.أحمد بوديسة: "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المحيط الإقليمي"، مذكرة ماستر، بومرداس، كلية الحقوق، بوداود 2011 -2015.

3.العايب سليم: "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

4.الطاهر عديلة محمد: "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 - 2004"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

5.الرزاينة مصطفى زهير مصطفى: "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن، 2011 -2015"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

6.دالع وهيبة: "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999 -2006"، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

7.يوسف زعيتري: "السياسة الخارجية تجاه الدول العربية، 2011 -2016"، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة قسم العلوم السياسية، 2016 -2017.

شيباني سلمى: "دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة الخارجية"، مذكرة ماستر، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 -2015.

-المجلات العلمية:

1.أزروال يوسف: الدبلوماسية البرلمانية، دراسة في دور البرلمان الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2016.

2.البدور بكر: قراءة في تطور أزمة العلاقات السعودية الإيرانية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75، 2016.

3.بوسعدية رؤوف: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، جوان 2016.

4.حجال صادق: السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات ومبادئ وضرورات التكيف، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 3، 26 ماي 2017.

5.حسن محمد فوزي: تطورات الأزمة اليمنية، آفاق عربية، العدد 1، مارس 2017.

6.الأزمة اليمنية إلى أين؟ مجلة فريق الأزمات العربي، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 7، فبراير 2015.

7.ردان فلاح مبارك: الحياة الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، رقم 06 2017، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد.

8.عردوم أحمد: الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني مارس 2017، مركز الديمقراطي العربي.

-الجرائد:

1.جريدة الخبر الجزائرية، "مواجهة ساخنة بين الجزائر والجامعة العربية"، 05 مارس 2016.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- **Gravy Come, Legitimating an authoritative power through the foreign discourse, « The example of Algeria during the Arab uprisings », 2014.**

3- المواقع الإلكترونية

- **لهذه الأسباب قطعت العلاقات.**

http://www.alarabiya.net/ar/amp-and-worldgulf/2017/06/05

- **الحلف السعودي القطري، لماذا؟**

https://www.kathehon.com/ar/article/lkhlf-lswdy-lqtiry-t-mdh

- الجزائر واليمن يؤكدان على ضرورة الإصلاح للبيت العربي

http://marsaddz.com

- دعوة الجزائر إلى تغليب الحلول السلمية للأزمات التي يعرفها للعالم العربي

http://www.aps.dz/ar/algerie67014-2019-03-06

- الدورة العاشرة للجنة العاشرة المشتركة الجزائرية اليمنية

http://www.aps.dz/ar/parageriew/aps?ID/

- الجزائر تعلن موقفها حول أزمة قطر والسعودية والدول الخليجية

http://www.katkhon.com/ar/news/ljzyr-tlh-mwqfh-hwh-zm-qtr-wlswdy-wldwl-Lkhlyjy

- الجزائر وعاصفة الحزم – رفض رسمي وانقسام حزبي

http://www.aljazeera.net/amp/news/reportasndintervews2015/03/27

- الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011- 2016 م

https://www.democratic.com/article/amp/223199

- ماهي الأطراف الرئيسية في الأزمة اليمنية؟

http://www.annahar.com/article/amp/123199

- تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها

http://www.m.al.tagheer.com/art33242.html

- الجزائر ترفض التدخل العسكري في اليمن

http://www.djazairess.com/elbilad/234678

- إبراهيم أمين مؤمن، أسباب الأزمة اليمنية ومقترحات لحلها

http://www.alewaanewspaper.com/09/10/2018 -

- تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ2011

http://www.politicsdz.com/community/threads/tadayiat-al-lm-almin-yl-mgls-eltaun-alklige-mndh-2011/ 1100-

- **Trager Eric, Egypt's reman campaign, The Washington institute 27/03/2015, It has been entered http://www.washington.institut.org/policyanalysis .**

الفهرس

الفهرس

كلمة الشكر.....

الإهداء.....

خطة البحث.....

مقدمة..... 02

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد.....11

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للسياسة الخارجية.....12

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....12

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية.....15

المطلب الثالث: فواعل السياسة الخارجية.....18

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....23

المطلب الأول: المحدد الجغرافي 23

المطلب الثاني: المحدد الإقتصادي.....25

المطلب الثالث: المحدد الثقافي والإجتماعي.....25

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وفواعلها.....28

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 28

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.....30

المطلب الثالث: فواعل السياسة الخارجية الجزائرية.....32

خلاصة: 41

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضايا الشرق الأوسط ما بعد 2011

تمهيد..... 43

المبحث الأول: الإطار المفاهمي للشرق الأوسط.....44

المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط.....44
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط.....47
المطلب الثالث: الشرق الأوسط الكبير.....50
المبحث الثاني : الموقف الجزائري من قضية سوريا.....53
المطلب الأول: قضية سوريا.....53
المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية السورية.....54
المبحث الثالث: الموقف الجزائري من الخلاف السعودي-الإيراني والقطري 56
المطلب الأول: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-الإيراني.....56
الفرع الأول: الخلاف السعودي-الإيراني.....56
الفرع الثاني: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-الإيراني.....59
المطلب الثاني: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري.....59
الفرع الأول: الخلاف السعودي-القطري.....59
الفرع الثاني: موقف الجزائر من الخلاف السعودي-القطري.....61
خلاصة.....63
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية .
تمهيد: 65
المبحث الأول: الأزمة اليمنية.....66
المطلب الأول: بدايتها وتطورها.....66
المطلب الثاني: أسباب الأزمة اليمنية 68
المطلب الثالث: أطراف الأزمة اليمنية.....70
المبحث الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأزمة اليمنية.....74
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية اليمنية.....74
المطلب الثاني: تطور الموقف الجزائري من الأزمة اليمنية.....77
المبحث الثالث: الموقف الجزائري من الحرب على الإرهاب.....78
المطلب الأول: موقف الجزئر من التحالف الإسلامي ضد الإرهاب.....78

المطلب الثاني: موقف الجزئر من عاصفة الحزم.....81
خلاصة.....83
خاتمة.....85
قائمة المصادر والمراجع.....89
الفهرس.....100
ملخص البحث..... 102

ملخص البحث

ملخص

تتناول هذه المذكرة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 2011 وما تعرفه من أحداث متسارعة.

إذ تتطرق إلى مواقف الجزائر تجاه أهم قضايا الشرق الأوسط منها ما يحدث في كل من سوريا والخلاف السعودي القطري من أحداث وتغيرات منذ 2011 وتسليط الضوء على مواقفها تجاه الأزمة اليمنية.

ABSTRACT

This note deals with the foreign policy of Algeria to words the Middle East countries in the poste – 2011 phase and what it knows from accelerated event.

It touched on the positions of the Algerian people to words the most important issues, of the Middle East, including what is happening in Syria, the Saudi – Iranian dispute The Saudi – Qatari dispute the event and changes since 2011, and highlighting their positions on the Yemeni crisis.